



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

التصنيع من أجل تحقيق التنمية  
المستدامة والشاملة في شمال أفريقيا

تقرير الاجتماع



الرباط ، المغرب، 4-6 آذار/مارس 2014

Distr.: GENERAL  
ECA-NA/ICE/XXIX/ 8  
March 2014

ARABIC  
Original: FRENCH

Distr.: GENERAL

ECA-NA/ICE/XXIX/8

March 2014

ARABIC

Original: FRENCH



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط، المغرب  
4 - 6 آذار/مارس 2014

## تقرير الاجتماع



## أولا - تنظيم العمل والمشاركة

1- عُقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالرباط (المغرب) في الفترة من 4 إلى 6 آذار/مارس 2014. وترأس حفل الافتتاح رئيس وفد الجزائر باسم أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم، فيما تشرف الاجتماع بحضور معالي السيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بالممكة المغربية، والسيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

2- وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء السبع (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا).

3- وحضر الاجتماع كذلك ممثلون عن المؤسسات التالية :

- منظومة الأمم المتحدة
  - منظمة الأغذية والزراعة، فرع المغرب؛
  - المنظمة الدولية للهجرة – فرع المغرب ؛
  - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)- فرع النمسا ؛
  - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)- فرع المغرب؛
  - منظمة التجارة العالمية
  - اليونسكو
  - المكتب الإقليمي لليونسكو
  - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
  - اليونيسف
  - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي؛

- الجماعات الاقتصادية الإقليمية:
  - اتحاد المغرب العربي.

- المنظمات الإقليمية والدولية:
  - رابطة المنظمات الأفريقية للترويج التجاري؛
  - المركز الاسلامي لتنمية التجارة؛
  - مفوضية الاتحاد الأوربي

- السلك الدبلوماسي:
  - سفارة المملكة العربية السعودية
  - سفارة المملكة البلجيكية
  - سفارة جمهورية الكاميرون
  - سفارة بوركينا فاسو
  - سفارة جمهورية بنن
  - سفارة جمهورية غامبيا
  - سفارة اسبانيا
  - سفارة جمهورية الصين الشعبية

- سفارة الهند
- سفارة إيطاليا
- سفارة جمهورية اندونيسيا
- سفارة جمهورية غينيا
- سفارة جمهورية الغابون
- سفارة فرنسا
- سفارة جمهورية السنغال
- سفارة الاتحاد الروسي
- سفارة مملكة النرويج
- سفارة جمهورية النيجر
- سفارة جمهورية كوت ديفوار
- سفارة دولة الكويت
- سفارة الولايات المتحدة الأمريكية
- سفارة مملكة هولندا
- سفارة جمهورية غينيا الاستوائية
- سفارة فنلندا
- سفارة جمهورية نيجيريا الاتحادية

● ممثلون عن المؤسسات العامة والجامعات:

- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات
- جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية أكدال، المغرب
- جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية السويسي، المغرب

● منظمات المجتمع المدني :

- الاتحاد الدولي للنقل بالطرق البرية
- الفضاء الجمعي
- مجموعة العمل والتفكير من أجل المقاول، الجزائر
- المعهد العلمي تراجوي الدولي للحكمة الجيدة والتخطيط الاستراتيجي للتنمية البشرية المستدامة؛
- اتحاد الصناعة الليبي؛

● القطاع الخاص:

- شركة الاستشارات أي إتش سي
- شركة الترانزيت كابيتال بارتنرز
- مركز المديرين الشباب، فرع المغرب
- مجموعة كابيتال كونسولتينغ
- المركز الأوربي للوساطة والأخلاق العامة
- المنظمة غير الحكومية المعنية بالمدن المتنوعة بيئياً

وترد القائمة المفصلة للمشاركين مرفقة بهذا التقرير.

## ثانيا - افتتاح الاجتماع (البند 1 من جدول الأعمال)

4- شكر ممثل المكتب المنتهية ولايته خلال مداخلته أعضاء مكتبه وأمانة اللجنة على ما حققوه من إنجازات منذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للاجتماع.

5 - ورحبت السيدة كرية بونمره بن سلطان، مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من جانبها بجميع المشاركين، ثم شكرت معالي السيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بالمغرب، ومعالي السيد مهدي اغنية وزير التخطيط الليبي، والسيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي على تكرمهم بحضور الاجتماع.

6- وأشارت إلى أن تحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أوضح أن السياق الدولي لعام 2013 قد تميز بتباطؤ النمو الاقتصادي الذي سجل نمواً وصل إلى 2,1 بالمائة مقابل 2,4 في عام 2012، فيما ظلت البطالة مرتفعة بشكل عام. وبالنسبة لشمال أفريقيا، أدى التباطؤ في الاقتصاد العالمي المصحوب بآثار ناجمة عن استمرار التحولات السياسية في بعض البلدان وارتفاع المخاطر الأمنية إلى حدوث انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، حيث بقي متوسط النمو السنوي عند 2,5 في المائة خلال عام 2013 في مقابل 6,6 في المائة في عام 2012.

7- وأضافت مديرة المكتب أن بعض البلدان لا تزال بيئتها السياسية تؤثر تأثيراً سلبياً على العديد من القطاعات الصناعية، بما في ذلك صناعة السياحة، وتصدير المحروقات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. واستطردت أن إجمالي صادرات البلدان السبع في عام 2013 قد سجل انخفاضا وصل إلى حوالي 13 بالمائة. وبالنسبة للمنطقة عموماً فقد اتسع نطاق العجز التجاري ليصل إلى 307,5 بالمائة حيث ارتفع من 10,6 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة عام 2012 إلى 43,2 مليار عام 2013، ويعود سبب ذلك من ناحية إلى الانكماش الحاد الذي عرفته فوائض البلدين المصدرين الصافيين للنفط (وهما ليبيا والجزائر)، ومن ناحية أخرى إلى بقاء العجز التجاري على مستوى عال في البلدان الأخرى وهي مصر، والمغرب، و تونس بشكل خاص.

8- وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، أكدت المديرة أنه على الرغم من تنوع الظروف الخاصة بكل بلد، فإنه من المفترض أن تساعد الجهود التي تبذلها البلدان على تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر المدقع وتوفير فرص التعليم للجميع والحصول على مياه الشرب. ومع ذلك، فإن وتيرة خفض العجز في مجال التنمية البشرية قد أخذت في التباطؤ خلال العقد الماضي، مما يدل على محدودية فعالية النماذج الإنمائية المتبعة. وأن تلك النماذج قد ركزت على الاستثمار أساساً في مكونات مؤشر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل مثل الصحة والتعليم.

9 - وأشارت السيدة بونمره إلى أن انتعاش النمو العالمي الملاحظ في الربع الأخير من عام 2013 يوحي بوجود أفق يتلاءم بشكل أفضل مع بلدان شمال أفريقيا، التي يُنتظر أن تحقق نمواً قد يصل إلى 4,2 في المائة عام 2014. ثم عدّدت مواطن القوة المتوفرة لدى منطقة شمال أفريقيا وهي توفر شبكة من الهياكل الأساسية تزداد توسعاً، والموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة (حيث تقع في مفترق الطرق بين أوروبا وأفريقيا والعالم العربي)، وآفاق نمو القارة الأفريقية على المدى المتوسط وخاصة الإمكانيات التي تتوفر عليها سوقها الداخلية التي تربط بين الأقاليم حيث لم تل لها الأهمية اللازمة إلى حد الآن.

10- وأضافت إنه لمعالجة هذه المسائل وكذلك استجابة لتوصية صادرة عن لجنة الخبراء، فقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة لاجتماع لجنة الخبراء مائدة مستديرة بشأن موضوع "تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع تنويع اقتصادات شمال أفريقيا وتطويرها".

11 - ومن ثم، أشارت السيدة بونمره إلى أن نتائج مداولات اللجنة وتوصياتها سُدرجَ ضمن تقرير المكتب الذي سيعرض على مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المقرر عقده في أبوجا، نيجيريا من 25 إلى 30 آذار/مارس 2014.

12- وعبرت السيدة كريمة بونمره في نهاية كلمتها، باسم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن امتنانها العميق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وللحكومة والشعب المغربيين على ما حظيت به أنشطة المكتب من اهتمام، وما لقيه المشاركون من حفاوة استقبال.

13- وشكر معالي الوزير السيد إدريس أزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بالمملكة المغربية، خلال مداخلته، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم هذا الاجتماع وعموما على أعمال البحث التي تقوم بها اللجنة وإصداراتها. ونوه بعرض السيدة المديرة وتحليلها الدقيق لوضع المنطقة سنة 2013. ثم رحب بجميع المشاركين، وتقدم بالشكر لمعالي السيد مهدي اغنية وزير التخطيط الليبي، وللسيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي لحضورهما أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجنة الخبراء.

14- بعد ذلك، أشار السيد الوزير إلى أهمية موضوع الاجتماع التاسعة والعشرين للجنة الخبراء الدولية لتنمية المنطقة. وهو الموضوع الذي يهم للسنة الثانية على التوالي التصنيع، عاكسا بذلك الاهتمام الذي تخصصه به الدول الأعضاء. وأعاد التأكيد على الدور البارز الذي يضطلع به التصنيع باعتباره محركا للتنويع والتحول القطاعي للاقتصادات لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والشاملة والكفيلة بإيجاد مناصب عمل في الوقت ذاته.

15- وعبر السيد الوزير عن ثقته بأن المائدة المستديرة بشأن "تنمية سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع تنويع وتطوير اقتصادات شمال أفريقيا"، ستساعد على مواجهة رهانات وتحدي إدماج شمال أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية. ولتسريع تصنيع المنطقة، دعا السيد الوزير إلى تحسين وتعزيز مناخ الأعمال بشكل عام والآليات المؤسسية المكلفة بدعم ترسيخ بلداننا ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مضيفا إلى أن مساهمة القطاع الخاص في هذه العملية يكتسي أهمية كبرى، لكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها توجيه التحولات المؤسسية اللازمة لدعم الانتاج وبالتالي دعم التشغيل. كما شدد أيضا على أهمية تعزيز التعاون داخل المنطقة في مجالات التنمية البشرية حيث تتكامل القدرات لكنها لا تستغل على النحو الصحيح.

16- وفي متم مداخلته، أشار السيد الوزير إلى الاهتمام الذي يوليه المغرب لتعزيز التعاون الإقليمي و جدد الترحيب بالمشاركين وتمنى النجاح لأشغال الاجتماع.

17- ومن جهته شكر معالي وزير التخطيط الليبي، السيد مهدي غانية، السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية للمملكة المغربية و مديرة المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعوته لأشغال هذا الاجتماع الهام للجنة الخبراء الدولية بشأن تصنيع أكبر للدول المنطقة دون الإقليمية. وبهذا الصدد، اقترح بعض نهج التفكير، خاصة:

- إنشاء قاعدة بيانات موثوقة تتعلق بالمؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية؛
- ضمان تدريب اليد العاملة بشكل يتلائم مع الطلب الإقليمي لسوق الشغل؛
- تقوية الحكامة الجيدة على المستوى الاقتصادي وتنمية ثقافة الانتماء إلى المقولة؛
- تشجيع المستثمرين الأجانب من خلال تحسين مناخ الأعمال؛
- تشجيع البحث العلمي لتحسين أداء الاقتصاد وانتاجيته؛
- دعم القطاعات التي تتمتع بميزة نسبية مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد التي تتوفر عليها المنطقة؛
- دعم نموذج صناعي قادر على تشجيع التنمية المستدامة؛

18- وختم الوزير كلمته مشيرا إلى أن ليبيا بصدد تطوير رؤيتها 2030 التي تضطلع فيها السياسة الصناعية بدور بارز، وعبر عن أمله في أن يفضي هذا الاجتماع إلى توصيات في مجال السياسات الصناعية يكون بإمكانها تحقيق الازدهار لاقتصادات المنطقة.

19- ونوه السيد حبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، بالعلاقات المتميزة التي تربط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاسيما مكتب شمال أفريقيا، مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. وأشاد بالتالي بالدعم المتواصل الذي يقدمه المكتب منذ التوقيع يوم 27 كانون الأول/ديسمبر 1994 على اتفاق التعاون بين الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي من أجل مواكبة جهود اتحاد المغرب العربي في تحسين آليات التكامل الإقليمي، إضافة إلى إنجاز العديد من الأنشطة المشتركة في مجالات مثل التجارة، والاستثمار، والطاقات المتجددة، والمسائل المرتبطة بالنوع الجنساني.

20- وإحالة على موضوع اجتماع لجنة الخبراء، أشار السيد بن يحيى إلى الدور الجوهري الذي يضطلع به التصنيع في إنشاء فرص الشغل، لاسيما لفائدة الشباب، وفي إنتاج الثروات، وفي تحقيق التكامل المغربي، مع التذكير بأن إحداث الاستراتيجية المغربية للتصنيع يمثل أحد أهداف معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي. ويرتقب من هذه الاستراتيجية أن تمكن من تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وإنشاء شعب صناعية متكاملة. وفي هذا الإطار، ذكر الفرص التي يتيحها قطاع الطاقات المتجددة وأعطى لمحة عن التوصيات الرئيسية المنبثقة عن ورشة العمل التي نظمها اتحاد المغرب العربي بشأن تطوير التصنيع في هذا القطاع. وترتبط هذه التوصيات على وجه الخصوص بتسريع تنفيذ الاستراتيجية المغربية للطاقات المتجددة، وتنسيق السياسات من أجل الإقلاع الصناعي في هذا القطاع، وتطوير تجمعات إقليمية لحشد الكفاءات داخل أقطاب تكنولوجية متخصصة، وتقليص التبعية التكنولوجية، إضافة إلى المشروع المشترك للتعاون الذي يبنى على التكاملات الإقليمية.

21- وعبر السيد بن يحيى عن قناعته بأن اجتماع الخبراء سيخلص إلى توصيات رئيسية لتحسين التكامل الإقليمي، وتمنى النجاح لأعمال هذا الاجتماع.



### ثالثا - انتخاب أعضاء المكتب (البند 2 من جدول الأعمال)

22- على إثر المشاورات التي جرت بين رؤساء الوفود، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس : مصر  
نائب الرئيس : ليبيا  
المقرر : موريتانيا

### رابعا - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند 3 من جدول الأعمال)

23- عند بداية الأعمال، استهل رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية لسنة 2014 كلمته بالترحيب بجميع المشاركين، وهنأ المكتب المنتهية مدته ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الجهود الجبارة التي بذلها طيلة الفترة المنقضية.

24- وفي أعقاب هذه المداخلة، أقرت اللجنة جدول الأعمال (CEA-AN/CIE/XXIX/1) وبرنامج العمل (CEA-AN/CIE/XXIX/1/Add.2).

### خامسا - تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا (البند 4 من جدول الأعمال)

25- قدمت الأمانة الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الوثيقة المعنونة "الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا لسنة 2013" (CEA-NA/CIE/XXIX/8). ويعرض التقرير التطورات الأخيرة للمؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية، وآفاق المنطقة دون الإقليمية وبلدانها لسنة 2014. كما يحلل التقرير التدابير الرئيسية للسياسة الاقتصادية المعتمدة سنة 2013، ويبرز ما صيغ من سياسات على المدى القصير بهدف مواصلة جهود الإنعاش المبذولة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، من خلال اتباع السياسات اللازمة لتحقيق التحول الهيكلي في اقتصادات شمال أفريقيا.

26- واغتتمت الأمانة الفرصة لتتقدم بالشكر للدول الأعضاء التي أجابت على الاستمارات التي أرسلها المكتب تحضيراً لصياغة التقرير.

27- وقد ارتكز عرض التقرير على النقاط التالية:

- الظروف الدولية والإقليمية؛
- الأداء الاقتصادي في شمال أفريقيا؛
- التنمية الاجتماعية والعمالة.

28- وقد تميزت سنة 2013 على المستوى العالمي بتباطؤ النمو، في سياق مواصلة تنفيذ سياسة الصرامة في الانفاق من الميزانيات في معظم البلدان المتقدمة، وارتفاع معدلات البطالة، وانكماش الطلب الخارجي العالمي الذي تجسد في تباطؤ النمو في العديد من البلدان الناشئة. وظلت أسعار النفط مرتفعة، مما زاد الضغط على الموازين التجارية للدول المستوردة للنفط والبلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية. ورغم تباطؤ النمو عالمياً، ظل النمو الاقتصادي في أفريقيا قوياً نسبياً سنة 2013، بما يعادل ضعفي معدل النمو العالمي، لكنه يظل عموماً أقل من متوسط النمو لدى البلدان النامية.

29- ولا يزال عدم الاستقرار السياسي المصاحب باضطرابات إنتاج النفط يضعف آفاق النمو في شمال أفريقيا. وانخفض النمو ببلدان المنطقة دون الإقليمية من 6,6 بالمائة سنة 2012 إلى 2,5 بالمائة سنة 2013، لكن يُرْتَقَب أن يرتفع ليصل إلى 4,2 بالمائة سنة 2014، بناء على فرضية عودة الاستقرار في البلدان التي تمر بمرحلة سياسية انتقالية.

30- وسجلت مؤشرات التجارة أداء ضعيفا، بسبب تراجع الصادرات الليبية بنسبة 38 بالمائة، وبدرجة أقل، تراجع الصادرات الجزائرية بنسبة 5,1 بالمائة. وأثرت عوامل استمرار عدم الاستقرار السياسي، والتهديد الأمني في بعض البلدان، وضعف النمو في منطقة الأورو وتراجع أسعار النفط العالمية – بدرجات متفاوتة- على أداء اقتصادات شمال أفريقيا وعلى دينامية صادراتها. وخلال سنة 2014، ستتواصل وتيرة الانخفاض في المنطقة بأكملها، مع تراجع جديد بنسبة 0,2 بالمائة، نتيجة عدم وضوح الرؤية فيما يخص صادرات المحروقات الليبية والركود النسبي في أسعار النفط.

31- ويكمن التحدي الرئيسي على المدى القصير الذي ينبغي أن تتصدى له بلدان المنطقة دون الإقليمية في محدودية هوامش الميزانية لدعم النمو والحفاظ عليه. حيث تظل القدرة محدودة فيما يخص تنفيذ سياسات اقتصادية كلية مواجهة للتقلبات الدورية للتخفيف من تأثير تقلبات أسعار المواد الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال، بالتالي، تظل مشكلة تعبئة موارد تمويل الاقتصاد مطروحة.

32- ويظل السياق الاجتماعي متأثراً بالوضع الاقتصادي والسياسي وما ينجم عنه من عواقب تؤثر على حسن سير الإصلاحات المعتمدة ونجاحها.

33- وفيما يخص التنمية البشرية، حققت البلدان إنجازات بارزة، لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم. غير أن تخفيض العجز في التنمية البشرية قد تباطأت وتيرته اعتباراً من سنة 2005، مما برهن على محدودية نموذج التنمية الذي ارتكز في مجمله على الاستثمار في مكونات مؤشر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل وبالقطاع الاقتصادي، مثل الصحة والتعليم.

34- ويبقى معدل البطالة في بلدان المنطقة دون الإقليمية مرتفعاً مقارنة بالمعدل العالمي (9,5 بالمائة) حيث وصل من الناحية الهيكلية إلى حدود 11 بالمائة. ويتمثل المشكل الجوهري للمنطقة في أن قلة التنوع في الهياكل الاقتصادية لا يتيح آفاقاً كبرى لإيجاد فرص العمالة. وبالرغم مما حققته المنطقة دون الإقليمية من نمو مُرضٍ نسبياً قبل الأزمة، لا توفر عمليات الإنتاج الوطني ما يكفي من القيمة المضافة للحفاظ على عرض من اليد العاملة ذات النوعية الجيدة على نطاق واسع. وبالتالي، تحتل مشكلة العمالة حيزاً هاماً ضمن انشغالات السياسات الإنمائية. ومن الضروري اعتماد سياسات اقتصادية عملية تستهدف إيجاد فرص عمل ثابتة وذات أجر جيد، ومن ثم تعزيز العلاقات الفعالة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وإلى جانب ذلك، يتعين تفعيل سياسات اجتماعية يصاحبها تقسيم أكثر عدلاً وتوزيع أكثر مساواة لمكاسب النمو بهدف التصدي للمشاكل الأخرى التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية مثل التفاوتات القائمة بين الجنسين، وبين المناطق والتفاوت في الحصول على الفرص بشكل عام.

35- ومن جهة أخرى، فإن الانتقال الديمغرافي لبلدان شمال أفريقيا المصاحب بتحسين مستوى الخدمات الصحية، قد تجسد في بداية شيخوخة السكان. فقد بدأت البلدان تعاني من تبعات هذه المشكلة وتحاول قياس تأثيراتها على ثلاثة مجالات: التغطية والتوازن المالي في أنظمة التقاعد، ونفقات الصحة، وتوازن سوق العمل.

36- وتمثل الأمراض المزمنة (مثل السرطان، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، وغيرها) التي تتزايد معدلاتها مع الشيخوخة عبئاً على المجتمعات المحلية. وتسببت هذه العناصر مجتمعة في ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وزيادة الضغط على ميزانيات البلدان.

37- وفي نهاية العرض، شكرت اللجنة الأمانة ونوهت بعرضها لدقته وجودته، وأكدت على ضرورة العمل بصفة وطيدة مع البلدان من أجل تحيين البيانات الإحصائية المتاحة.

38- وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في مجال التنمية البشرية (الأهداف الإنمائية للألفية) في العقود الأخيرة وعاينت التزامها ضمن المناقشات التي دارت بشأن صياغة خطة إنمائية لما بعد 2015. وبينت اللجنة بأن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة للنهوض بالتنمية البشرية.

39- وأكدت اللجنة على أن الثورات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية سنة 2011 تدل على الطابع الاستعجالي لتشجيع نمو منسجم وشامل.

40- وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الانتقال السياسي قد أحدث تغييراً هيكلياً في إمكانات النمو الاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا، لاسيما تلك التي تعاني من الأزمة السياسية. وبالتالي، اقترحت على مكتب شمال أفريقيا إعادة النظر في المؤشرات المستخدمة في صياغة التقرير بهدف مراعاة البيانات الإحصائية والدراسات القطاعية الأخيرة التي ستضعها البلدان رهن إشارة المكتب.

41- وذكرت اللجنة بأن توقعات النمو لسنة 2014 على المستوى دون الإقليمي وعلى المستوى القطري تعتمد اعتماداً كبيراً على السرعة التي ستسير عليها البلدان في استكمال عمليات الانتقال السياسي لديها.

42- وسلطت اللجنة الضوء أيضاً على افتقار التقرير إلى تحليل آليات التعاون الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير، وبُعد الحوكمة باعتباره العنصر المحوري لإشكالية التنمية في المنطقة دون الإقليمية، وغيرها من المحاور مثل (أ) تقليص الفجوة الرقمية، (ب) الاقتصاد الأخضر، (ج) إدماج القطاع غير الرسمي.

43- وفيما يخص العجز التجاري لبلدان المنطقة دون الإقليمية، لاحظت لجنة الخبراء صعوبة تحقيق تقدم في مسارات التكامل في ظل الأزمة التي تُرغم الدول على الدفاع عن مصالحها المباشرة. غير أن اللجنة أكدت على إمكانية استغلال القدرات التجارية التي تتيحها المنطقة عبر تيسير التجارة وتنويع الاقتصادات من خلال التصنيع الفعلي وتطوير سلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي. كما لاحظت أن ضعف مستوى التجارة في المنطقة دون الإقليمية يحجب الرؤية عن مشكلة التجارة الموازية والقطاع غير الرسمي عموماً الذي لم يأخذه التقرير بعين الاعتبار.

44- وركزت اللجنة على أن إنعاش التنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية يعتمد على توفر ثلاثة عوامل: الرأسمال، والتكنولوجيا والمبادلات التجارية. وسيساعد توفر هذه العوامل الثلاثة المتكاملة في مختلف البلدان على تسهيل المبادلات فيما بين بلدان المنطقة وتشجيع الاستثمارات. ولاحظت اللجنة أيضاً بأن النقل والخدمات اللوجستية تكتسي أهمية جوهرية فيما يخص تطوير التصنيع وتعزيز التكامل الإقليمي.

45- وعقب المناقشات، أقرت اللجنة التوصيات التي اقترحتها الأمانة.

46- وفي العرض المتعلق بالمواجيز القطرية، شرحت الأمانة بأن قرار إنجاز هذه المواجهيز يندرج ضمن رؤية أوسع للتنمية في أفريقيا حيث تعمل البلدان بنفسها على امتلاك برنامجها الإنمائي.

47- ووافق مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المنعقد بأبيدجان، كوت ديفوار، في آذار/مارس 2013 على إعداد المواجهيز القطرية. وتم اعتبار هذه المبادرة توجهها استراتيجيا رئيسيا في ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولهذا الغرض، طلب المؤتمر من اللجنة تحديد إطار منهجي لجعل المواجهيز القطرية أداة لإنتاج ونشر التحاليل والتوصيات السياسية الوطنية والإقليمية. ويتعلق الأمر خاصة بتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة؛ وتعزيز التكامل الإقليمي، والتخطيط الإنمائي والحوكمة الاقتصادية؛ وتقليل المخاطر المحتملة. وتعتمد هذه العملية على مواءمة منهجيات جمع البيانات وعرضها.

48- وبالتالي، فقد شددت الأمانة على ضرورة إنشاء شراكة مع مختلف المؤسسات في البلدان الأعضاء على أساس الالتزام الرسمي بالتعاون وتبادل المعلومات. وأشارت أيضا إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستعمل بالشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة على جمع المواجهيز القطرية ومعالجتها.

49- وفي ختام العرض، أقرت اللجنة صعوبة تجميع البيانات الإحصائية وإنتاجها ونشرها. وبالتالي، شجعت أن تكون إرادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد المواجهيز القطرية مصحوبة ببرنامج لبناء قدرات المعاهد الوطنية للإحصاءات.

#### **سادسا – مائدة مستديرة: "تنمية سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع تنويع وتطوير اقتصادات شمال أفريقيا" (البند 5 من جدول الأعمال)**

50- انعقدت المائدة المستديرة بحضور وزير التخطيط الليبي، السيد مهدي اغنية. وذكر رئيس الجلسة بأن اختيار الموضوع يندرج ضمن استمرارية وتعميق المواضيع السابقة ومنها التنويع من أجل تحقيق التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة. وتمثلت أهداف هذه المائدة المستديرة فيما يلي:

- تسهيل تبادل الآراء والخبرات بخصوص تنمية سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا لتسريع تنويع وتطوير العمليات الإنتاجية وتحسين الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية؛
- تحديد العناصر الأساسية التي تمكن من صياغة استراتيجية عملية لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا، لكي تضطلع بدور محرك التحول الهيكلي للاقتصادات.
- صياغة توصيات دقيقة تمكن من تأطير جيد لاختصاصات الدراسة التي سيجري إنجازها في هذا الإطار.

51- وتناولت المائدة المستديرة خمسة عروض، موزعة على جلستين، المواضيع التالية. فقد تناولت الجلسة الأولى موضوع " النهج التعاوني الذي ينبغي اعتماده في شمال أفريقيا لتنمية سلاسل القيمة الإقليمية". فقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي ثلاثة عروض تمهيدية تناولت مواضيع سلاسل القيمة، ودور الآليات الإحصائية في التخطيط الاقتصادي وإرساء تنمية مستدامة وشاملة، والرهانات والتحديات الإنمائية القائمة بالنسبة لسلاسل القيمة الإقليمية كمحفز للتكامل الإقليمي. فيما تطرقت الجلسة الثانية لموضوع

"ماهية الاستراتيجية العملية التي ينبغي اعتمادها في شمال أفريقيا لتنمية سلاسل القيمة الإقليمية"، حيث قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عرضاً بشأن التجربة الآسيوية في مجال تنمية سلاسل القيمة الإقليمية، فيما قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عرضاً بشأن الإطار المفاهيمي لتحليل وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية، وقدم الاتحاد الدولي للنقل البري عرضاً بشأن دور النقل البري في عملية التصنيع والتكامل الاقتصاديين.

52- وفي نهاية النقاشات، أقرت اللجنة التوصيات التي اقترحتها الأمانة وصاغت توصيات إضافية تُدرج ضمن تقرير الطاولة المستديرة.

### سابعاً- التقرير بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 (البند 6 من برنامج العمل)

53- ارتكزت الجلسة الخاصة بالتقدم المحرز في خطة التنمية لما بعد عام 2015 على أربعة عروض يكمل بعضها البعض.

54- فبعد تقديم نبذة عن التقدم المحرز في المفاوضات العالمية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015، قدّمت الأمانة معلومات عن العملية التي انبثقت عنها الموقف الأفريقي الموحد، والتي أقرها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سنة 2010 ثم اعتمد الموقف المنبثق عنها في كانون الثاني/ يناير 2014. كما استعرضت وضعية الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، مع التركيز على الأداء الجيد لبعض الدول في مجال محاربة الفقر، والنمو الاقتصادي، والتعليم والشؤون الإنسانية، وكذلك التحديات مثل بطالة الشباب، ومحاربة التفاوت والتغير المناخي. وعلى ضوء الرهانات على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، تضمنّ الموقف الأفريقي الموحد المجالات ذات الأولوية التالية: '1' التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل؛ '2' العلوم، والتكنولوجيا والابتكار، '3' التنمية البشرية، '4' الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمخاطر الطبيعية، '5' التمويل والشراسة، '6' السلام والأمن.

55- وتندرج العملية الإقليمية ضمن المفاوضات العالمية التي يفترض أن تقضي في عام 2015 إلى إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة النهائي لخطة ما بعد عام 2015.

56- وقدمت الأمانة تقريراً بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة لشمال أفريقيا أعد سنة 2013 في إطار عملية التحضير للموقف الأفريقي الموحد بشأن أهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار ملاحظات الخبراء خلال الاجتماع الإقليمي الأفريقي التشاوري الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بأديس أبابا الذي شاركت فيه جميع دول المنطقة دون الإقليمية.

57- وتطرق العرض إلى خمس نقاط أساسية، هي: (1) التذكير بالسياق والمقاربة المنهجية؛ (2) عرض بشأن الأولويات دون الإقليمية في مجال التنمية المستدامة؛ (3) مواءمة الأولويات مع المجالات والمواضيع المدرجة في إطار المشاورات الوطنية لما بعد عام 2015؛ (4) إقتراح المصفوفة بشأن الأهداف، والغايات والمؤشرات؛ (5) الخلاصات والتوصيات.

58- وقد تم تحديد المواضيع المهمة على ضوء تحليل لأهم الأولويات دون الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، والقطاعي (الاندماج المتوازن للركائز الثلاث للتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والتكامل الإقليمي، والحوكمة والتعبئة التمويلية). وتتضمن بالخصوص مواضيع لم تأخذها منظمة التجارة العالمية بعين الاعتبار، وتكتسي أهمية لتحقيق تنمية مستدامة، مثل الحوكمة، ومحاربة الرشوة، والتغيرات المناخية، والاقتصاد الأخضر، والعمالة والتفاوتات الإقليمية. وتماشت المواضيع المقدمة مع تلك التي حددتها الدول خلال

المشاورات الوطنية ضمن خطة ما بعد عام 2015، مما أتاح تحديد أربعة أهداف عامة، وست وثلاثين غاية وخمسة وأربعين مؤشرا. وترمي الأهداف الأربعة إلى:

- الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي للفقراء؛
- القيام بتحول هيكلي للاقتصاد وتحقيق نمو أخضر شامل؛
- ضمان وصول الجميع للخدمات الأساسية؛
- توفير سلام مستدام مبني على الشفافية.

59- وركز التقرير أيضا على وجود عدد من المخاطر قد تؤثر على تفعيل الأهداف وصاغ التوصيات التالية: (1) إقرار عملية تخطيط منسجمة تنبني على التقارب المستمر، والتنسيق التقني والمؤسسي بين الدول، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والحملات التحسيسية والإعلامية المنتظمة، والتعاون القوي مع المؤسسات دون الإقليمية؛ (2) تعزيز الأنظمة الوطنية للإنتاج وتحليل البيانات؛ (3) تعزيز القدرات من أجل امتلاك أفضل لزام المبادرة فيما يخص أهداف التنمية المستدامة الكامنة وراء مقاربة نظامية؛ (4) إنجاز حملات للتدريب والتوعية بشأن الاقتصاد الأخضر (المقاربة، والمبادئ، والوسائل والمكتسبات في مجال التنمية المستدامة)؛ (5) تعبئة الموارد المالية، بما فيها الموارد الداخلية؛ وأخيرا (6) إرساء نظام متابعة وتقييم منظم لتفعيل أهداف التنمية المستدامة.

### تقديم عرض بشأن المشروع الإنمائي المتمثل في إنشاء موقع للمعلومات عن التكيف مع التغيرات المناخية في شمال أفريقيا

60- قدمت الأمانة مشروعاً عن إنشاء موقع للمعلومات عن التكيف مع التغيرات المناخية في شمال أفريقيا. ويستجيب هذا المشروع للحاجة الملحة التي تستدعي تطوير قاعدة بيانات ووسائل تقاسم المعلومات فيما يخص التكيف مع التغيرات المناخية، كما أوصى بذلك الخبراء خلال مختلف الاجتماعات. ويتمثل الهدف الرئيسي للموقع في ربط البيانات الخاصة بالهشاشة والمخاطر المحدقة بمناطق أو قطاعات خاصة، باختيارات واستراتيجيات التكيف. ويقترح الموقع تبادل وتقاسم المعلومات الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمستعملين. ويرتكز المقترح على مقاربة حرة ومجانية سواء على مستوى البيانات أو الوصلة والأدوات المستعملة. ومن المفترض تطوير نموذجي أولي وتقديمه خلال حلقة عمل الخبراء قبل صيف 2014 عام؛ وسيتم إعداد موقع نموذجي يتضمن التوصيات الصادرة عن الخبراء والمستعملين المحتملين لخريف سنة 2014. ومن المفترض إطلاق الطبعة الرسمية الأولى خلال الربع الأول من سنة 2015.

### رؤية عام 2063

61 - عرضت الأمانة رؤية عام 2063، يقدم إطارا استراتيجيا، قاريا من أجل دعم النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة. وقد ذكرت الأمانة في البداية بالسياق السائد عند تحديد خطة 2063، لاسيما عدم اليقين المرتبط بالتغيرات البيئية العالمية (رهانات مالية، وأمنية، التقدم الرقمي،...)، والرهانات والفرص المرتبطة بالقارة (التغير الديموغرافي، التحضر، تعزيز الديمقراطية، تشغيل الشباب، وجود مؤسسات إقليمية قوية...). هذه الرهانات التي تدفع بالقارة لزيادة مرونتها وتعديل مسارها الخاص بالتنمية الاقتصادية، في إطار استراتيجية التنمية الطويلة الأمد، الرامية إلى الحفاظ على استقرار القارة، وتقوية المكاسب الديموغرافية والنمو الاقتصادي لخفض نسبة الفقر، وخلق فرص الشغل، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، والحوكمة الجيدة واحترام حقوق الانسان، وتسريع التكامل الاقتصادي.

62- تركز المقاربة المعتمدة لإعداد هذه الرؤية على الاستفادة من النتائج والتجارب الناجحة، وكذلك على التشاور الموسع مع الفاعلين ( المنظمات الإقليمية، الخبراء، الوزراء، القطاع الخاص، مجموعات التفكير، الشتات، المجتمعات المدنية، الأكاديميات...). وتهدف هذه المقاربة إلى تحسين الانسجام بين مختلف الأطر والمخططات الموجودة على المستوى الوطني والإقليمي، بما فيها خطة ما بعد عام 2015.

63- وختمت الأمانة بالإشارة إلى أن الجهود ستتواصل من أجل تطوير إطار لمتابعة وتقييم تفعيل رؤية عام 2063، والاستراتيجية الخاصة بتعبئة الموارد البشرية، ومخطط السنوات العشر للتفعيل، واستراتيجية التحسيس.

64- واطلعت اللجنة على العروض الأربعة، وأشارت إلى أهمية استخلاص دروس الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أولويات تنمية المنطقة دون الإقليمية داخليا، مع تقوية موقف القارة باعتبارها شريكا وفاعلا في عمليات المفاوضات. ويتعين على الدول التأكد من كون المؤشرات المحددة، قابلة للقياس ومن عدم إغفال المؤشرات النوعية. كما يجب تقوية أنظمة الإحصاءات من أجل الحصول على إحصاءات موثوقة تتيح قياس المؤشرات المحددة. إضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تكتسي الطابع العالمي، إلا أنها يجب أن تراعي الخصوصيات والتقدم المتفاوت المحقق في كل بلد. وفي وقت حققت فيه بعض الدول بعض الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل محور الرهانات الكبرى للتنمية المستدامة لدى البعض الآخر (مثل القضاء على الفقر المدقع).

65- وحددت اللجنة، بشكل خاص، النقاط التالية:

- الدور الرئيسي للتصنيع في التحول الهيكلي للاقتصادات، وخلق فرص العمالة، والانتاج المسؤول والتقدم التكنولوجي. ويعتبر إعلان لима (2013) الذي اعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والشاملة.
- يتعين إدراج التصور الخاص بالتنمية المستدامة ضمن خطوة جديدة، تضع المقولة والفاعلين الخاصين في صلب دينامية التغيير، وتركز على الحلول والشراكات "الربح في كل الحالات" لدعم استعمال أكثر عقلانية للموارد الطبيعية واستعمال أفضل للتكنولوجيا الجديدة لتحقيق تنمية أكثر دعماً وشمولاً.
- وتشكل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات أداة هامة لتفعيل أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تقاسم المبادرات القائمة في بعض الدول (الجزائر، المغرب، تونس، مصر)، وتعزيزها في إطار المشروع الأفريقي الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمقولة.
- يكتسي دور المجتمعات المحلية في تحديد خطة التنمية لما بعد 2015 وتفعيلها، أهمية ويتعين مراعاة الدروس المستخلصة من تفعيل الخطة 21 (الخطة المحلية).
- يتعين تحديد المواضيع المتعلقة بإزالة الغابات ومحاربة التصحر ضمن الأهداف العامة بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها.
- كما تمت الإشارة إلى غياب مشكلة الهجرة وتنقل السكان عن خطة ما بعد 2015، لما لها من أهمية في الدينامية الحالية المرتبطة بعولمة التدفقات.

66- أحاطت الأمانة اللجنة علماً بالأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يخص أهداف التنمية الاقتصادية ودعت لإقرارها.

**ثامنا - تقرير عن الخطط الإقليمية و الدولية والمبادرات الخاصة الأخرى فى شمال أفريقيا )  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا- مكتب شمال أفريقيا( (البند 7 من جدول الأعمال)**

67- ذكرت الأمانة بأهداف التقرير المتعلقة بتفعيل الخطط الإقليمية والدولية للتنمية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا. ويتعلق الأمر بمواكبة البلدان في متابعة التقدم المحقق في مجال الالتزامات الدولية والإقليمية، والتأكد من إدراج أولويات المنطقة دون الإقليمية في عملية المفاوضات على المستوى الدولي والإقليمي. ويرتكز التقرير على المحاور الرئيسية التالية: العملية الأفريقية للتشاور من أجل إعداد خطط ما بعد عام 2015 (أهداف التنمية المستدامة)، ووضع المفاوضات بشأن المناخ، والعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للتنمية والسكان+20، والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة، ومتابعة تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أفريقيا، ونتائج مؤتمر بالي الوزاري (إندونيسيا) بشأن مفاوضات جولة الدوحة (منظمة التجارة العالمية)، ومنتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع لسنة 2013. ويقدم التقرير أيضا الأنشطة التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها بشمال أفريقيا لدعم تحضير دول شمال أفريقيا لهذه المؤتمرات، ولمتابعة تفعيل الالتزامات الأساسية.

**أهداف التنمية المستدامة**

68- عقب المشاورات التي أطلقتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2013 من أجل صياغة أهداف للتنمية المستدامة على المستوى العالمي، ينبغي اعتمادها في الاجتماع الدورة التاسعة والستين في عام 2014، أنشئت مجموعات عمل لتحديد مقاربة مفاهيمية للأهداف الجديدة والنظر في بعض المجالات ذات الأولوية والمسائل القطاعية التي تؤثر على التنمية. وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، دعا الاجتماع المشترك السادس لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي عقد في آذار/مارس 2013 بأبيدجان، كوت ديفوار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي إلى التأكد من إدراج أولويات أفريقيا ضمن أهداف التنمية المستدامة، وترجمة الموقف الموحد للقارة إلى أهداف، ومؤشرات وغايات ملموسة. كما أكد الاجتماع على ضرورة المواءمة بين العملية الخاصة بالفترة ما بعد عام 2015، وعملية أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، أدارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي عملية التشاور الأفريقية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه العملية ضمان مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع أولويات التنمية بأفريقيا، وإعطائها الطابع المحلي، وتفعيلها. وأفضى الاجتماع إلى إعداد خمسة تقارير دون إقليمية، وتقرير إقليمي أفريقي قُدمت ونوقشت خلال الاجتماع الإقليمي الأفريقي التشاوري بشأن أهداف التنمية المستدامة (أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

69- أحاطت الأمانة الاجتماع علما بأن المشاورات بشأن أهداف التنمية المستدامة ستتواصل في عام 2014، مع مراعاة الموقف الأفريقي الموحد بخصوص برنامج التنمية لما بعد عام 2015، والذي يجري تنقيحه. ودعت الأمانة دول شمال أفريقيا إلى مواصلة التزاماتها في إطار هذه العملية ومزيد من إشراك جميع الفاعلين الوطنيين، مع العمل على مواءمة المواقف في مختلف أطر التوافق، لاسيما الإطارين الأفريقي والعربي.

**تغير المناخ**

70- وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن المناخ، حافظ مؤتمر وارسو المنعقد عام 2013، على الهدف الرئيسي لمنهاج ديربان بشأن التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا لجميع الأطراف لسنة 2020، يتم التوقيع عليه في عام 2015. وتستلزم الوثيقة النهائية التي تم إقرارها بفارسوفيا أن



تُعد البلدان وتعرض الأهداف الوطنية في ثلاثة أشهر الأولى من 2015. ومن المنتظر معالجة العديد من القضايا المتعلقة في نهاية عام 2014 في ليمّا، بيرو، خلال مؤتمر الأطراف العشرين. ويزداد استعداد مجموعة المفاوضين الأفريقيين، التي تدعمها المؤسسات الأفريقية والدولية بشكل متزايد خلال المؤتمرات المعنية بالمناخ. وقد أصبح الموقف الأفريقي الموحد أكثر وضوحاً، مما يعطيه ثقلاً خلال المفاوضات. لكن أفريقيا في حاجة إلى مواصلة معالجة المواضيع الأساسية مثل التكيف، والزراعة، والتمويل والخسائر والأضرار لجعل مؤتمر أطراف باريس لعام 2015، وسيلة للتمهيد لتحقيق النجاحات في الفترة ما بعد عام 2020.

## السكان

71- وتمشياً مع قرار الجمعية العامة 234/65 ( نيسان/ أبريل 2011) الذي أشار إلى صلاحية برنامج عمل المؤتمر الدولي للتطبيق، فقد لاحظت الجمعية العامة بأن خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد تأخر تفعيلها منذ 1994، فقررت تمديد تفعيلها إلى سنة 2014، وضمان متابعتها بغية الوفاء الكامل بأهدافها وغاياتها. وأكد القرار كذلك على ضرورة التزام الحكومات مجدداً، على أعلى مستوى سياسي، بتحقيق غايات برنامج عمل هذا المؤتمر، وأن تقوم بإجراء استعراضات للتقدم المحرز والمعوقات التي تواجه تنفيذه. وفي نفس القرار، أهابت الجمعية العامة بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يجري، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعنية، استعراضاً عملياً لتنفيذ برنامج العمل على أساس أفضل البيانات والتحليلات لحالة السكان والتنمية.

72- أحاطت الأمانة الاجتماع بأن المكتب أحدث آلية تنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتحصل جميع بلدان شمال أفريقيا على الدعم اللازم لإنجاز تقارير التقييم الوطنية. وأنشأت المؤسسات الثلاثة على وجه الخصوص نظام تبادل المعلومات والتعاون مما مكن من إحداث شراكة فعالة ومثمرة. وقدمت ستة بلدان من أصل سبعة تقارير وطنية ذات جودة. واستُخدمت المعلومات المستقاة وتقارير البلدان أساساً للتحضير لتقرير التقييم الإقليمي لأفريقيا. ويشير التقرير المعنون "الاستفادة من الميزة الديمغرافية: المستقبل الذي نبتغيه لأفريقيا" إلى ضرورة أن يجدد الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين التزامهم على أعلى مستوى سياسي لتنفيذ برنامج العمل على أكمل وجه.

73- وتم تنظيم المؤتمر الوزاري الأفريقي للتنمية والسكان يومي 3 و4 تشرين الأول/أكتوبر 2013 للنظر في خلاصات تقرير التقييم الإقليمي. وخلال المؤتمر، أقر الوزراء بأنه رغم التقدم المحرز في حقوق الإنسان في العقدين الماضيين، يتعين بذل المزيد من الجهود لمحاربة الفقر وتحقيق الحريات الأساسية، دون أي تمييز، مما يساعد الأفراد على المشاركة على الوجه الأكمل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. إلى جانب ذلك، التزم الوزراء بتطوير وتعزيز وتنفيذ تشريعات ملائمة، وسياسات وبرامج وطنية تضمن حقوق الإنسان من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في جميع القطاعات.

## الهجرة

74- فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى عن الهجرة والتنمية، أطلعت الأمانة الاجتماع بأن الجمعية العامة قد دعت، في قرارها رقم 170/65 لسنة 2011، المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، للمشاركة في الحوار الثاني الرفيع المستوى لسنة 2013 وتنسيق عمليات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة. وفي إطار التحضير لهذا الحوار، شرعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع

المنظمة الدولية للهجرة، في عدد من الأنشطة، لاسيما الحوار الإقليمي الأفريقي الأول عن الهجرة الدولية الذي عقد في أديس أبابا (إثيوبيا) شهر أغسطس/آب 2013، بالتشاور مع البلدان الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة في موضوع "الحوار من أجل التعاون وسياسة التكامل الإقليمي".

75- وأعد مكتب شمال أفريقيا، بالتعاون المنظمة الدولية للهجرة، دراسة عن مراعاة مشكل الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا، بما فيها بلدان المغرب العربي. واستند إنجاز هذه الدراسة إلى المعلومات والبيانات المجمعة عبر الاستمارة المرسلة إلى البلدان الستة (تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا). وتمثل هذه الدراسة مصدرا هاما للمعلومات، وتحلل القرارات السياسية التي اتخذتها بلدان المنطقة على المستوى الوطني، بهدف تقييم طريقة مراعاة الرهانات المرتبطة بالهجرة. وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى أن تُستخدم كأداة مرافعة لزيادة مستوى الالتزام السياسي لبلدان شمال أفريقيا في سبيل تحسين مساهمة الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

76- وتتمثل التوصيات الرئيسية المنبثقة عن التحاليل المنجزة طيلة الدراسة في أن إدارة الهجرة ينبغي أن يتم في إطار استراتيجي متعدد القطاعات ومنسجم يحدد الأهداف والتوجهات، إلى جانب وسائل التدخل. ويتعين إعطاء المزيد من التوضيح بشأن العديد من المجالات في تحديد التدابير التي ينبغي تنفيذها والمزيد من الصرامة على مستوى برامج التدخل. وتم عرض هذه الدراسة للتصديق عليها ومراجعتها في إطار حلقة عمل الخبراء المنعقدة يومي 20 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

#### اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

77- في إطار مساهمة الأمانة في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1979، عملت هذه الأمانة بالتعاون الوطيد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنجاز التقرير عن المرأة في أفريقيا سنة 2013، الذي يتطرق إلى موضوع "التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة". ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أن العنف مشكل خطير في بلدان أفريقيا من حيث تكاليفه الاقتصادية. ويتسبب العنف ضد النساء في تكاليف اقتصادية على البلدان من حيث تزايد النفقات الخاصة بالصحة، والخدمات الاجتماعية، وضياح الإنتاجية والإنتاج، والتغيب، وأنشطة الجهاز القضائي المدني والجنائي.

78- وتتطرق الملاحظة والتوصيات التي صاغها التقرير لزيادة فعالية محاربة العنف ضد النساء إلى عدد من المجالات مثل إنشاء قاعدة قانونية ملائمة لمحاربة جميع أنواع العنف والتطبيق الفعلي للقوانين القائمة. من جهة أخرى، أشار التقرير إلى أن فعالية محاربة العنف محدودة بسبب غياب البيانات الإحصائية أو نقصها لقياس طبيعة هذا العنف ضد النساء وأهميته وتأثيراته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة. ويشير التقرير أيضا إلى الطابع الاستعجالي لتوفير المزيد من الوسائل للوقاية من هذه المشكلة وتوعية المجتمع الذي قد يجيز أحيانا هذا العنف، تحت ذريعة الثقافة والتقاليد. وعمل الخبراء على استعراض التقرير وتحسينه في حلقة العمل التي عقدت بأديس أبابا في الفترة ما بين 25 و27 أيلول/سبتمبر 2013.

## التجارة الدولية

79- أطلعت الأمانة الاجتماع على نتائج مؤتمر بالي الوزاري (إندونيسيا) بشأن مفاوضات جولة الدوحة (لمنظمة التجارة العالمية). فقد نجح 159 بلدان عضوا في منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق خلال هذا المؤتمر الوزاري المنعقد ببالي (إندونيسيا) في الفترة ما بين 4 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2013. ويمثل هذا الاتفاق 10 بالمائة من مجمل برنامج الإصلاحات المقترحة بالدوحة، إلا أن الرهان كان يتعلق بمستقبل منظمة التجارة العالمية نفسها، وبالتعاون متعدد الأطراف عموماً، في حالة فشل هذا المؤتمر الوزاري. وتطرق الاتفاق إلى مسائل مفاوضات أكثر اتساعاً من جولة الدوحة، ويتعلق بثلاثة ميادين: التجارة (مع الالتزام بتقليص الإعانات للتصدير)؛ والمساعدة الإنمائية (التي تقترح الزيادة في حجم الإعفاء الجمركي لفائدة المنتجات القادمة من البلدان الأقل نمواً)؛ وتيسير التجارة، الذي يهدف إلى تقليص الإجراءات الإدارية على الحدود. إلا أن حزمة اتفاق بالي متواضعة شيئاً ما، رغم أنه يمثل أول اتفاق بارز بين أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها سنة 1995.

80- ويمثل تيسير التجارة بالنسبة للبلدان الأفريقية رهانا حقيقياً، لأن تكاليف المبادلات داخل القارة مرتفعة كثيراً مقارنة مع تكاليف المبادلات مع الشركاء غير الأفريقيين. وسيساهم التحسين الملموس لهذا الوضع في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وعلى مستوى مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبناء على ما تبين من الدراسة التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعرضتها على لجنة الخبراء الحكومية الدولية سنة 2013 بشأن اتفاق التبادل الحر القاري، فإن تيسير التجارة يساهم في زيادة تطوير مبادلات المنتجات المصنعة، لاسيما في شمال أفريقيا، مقارنة مع باقي المبادلات. كما ستساهم الزيادة في تسهيل تنقل المدخلات في تسريع وتيرة تنويع الاقتصادات وتطويرها وتسهيل الاندماج في سلال القيمة العالمية بشكل أفضل، وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية.

## مجتمع المعلومات

81- عرضت الأمانة العامة تقرير منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع المنعقد بتونس في الفترة ما بين 11 و14 تشرين الثاني/نوفمبر، في موضوع: "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة". وتم تنظيم هذا المنتدى بالشراكة بين الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، والأونكتاد، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإسكوا.

82- ومكن المنتدى من تمهيد الطريق أمام العملية الأفريقية والعربية للتحضير لاجتماعات الاتحاد الدولي للاتصالات لسنة 2014 والأمم المتحدة لسنة 2015، وتقييم مكتسبات وإنجازات برنامج عمل تونس من أجل تقديم مقترحات لما بعد 2015.

83- وأكد المنتدى على أهمية مواصلة بين خلق البيئة الوطنية الملائمة، وتسهيل الوصول إلى الأنترنت للجميع، في إطار بناء الاقتصاد الرقمي. ويعتبر هذا المنتدى بأن الشبكات واسعة النطاق يجب أن تكون خدمة شاملة للجميع.

84- وفيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات ومتابعة تنفيذه، استعرض المنتدى تطورات بناء مجتمع المعلومات، طبقاً لبرنامج عمل تونس 2005 وذلك عبر '1' عرض العملية الكلية لتقييم نتائج هذا المؤتمر، لاسيما المراحل الرئيسية التي ستقضي إلى صياغة التقرير الذي سيُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015؛ '2' استعراض

تنفيذ نتائج هذا المؤتمر، بما في ذلك برنامج عمل جنيف 2003، وبرنامج عمل تونس 2005، مع تقييم المكتسبات على الصعيدين الأفريقي والعربي؛ '3' اقتراح الخطوط العريضة لصياغة الأفاق الأفريقية والعربية لما بعد 2015.

85- وأشارت الأمانة إلى ضرورة انخراط البلدان الأعضاء بشكل مكثف في هذه العملية حتى تندمج بشكل أفضل في الدينامية العالمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات، والاستفادة من الفرص التي يتيحها، إلى جانب الاستعداد للتوجهات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العقود القادمة، في إطار خطة ما بعد 2015 والتنمية المستدامة الشاملة للجميع.

86- وتوصي الأمانة البلدان بمواصلة التزامها في تنفيذ مختلف الخطط الإقليمية والدولية، وبالععمل على مراعاة خصوصيات المنطقة دون الإقليمية وأولوياتها في صياغة أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد 2015.

#### تاسعا - تقرير عن أنشطة المكتب وبرنامج الأنشطة الخاص بسنة 2014 (البند 8 من جدول الأعمال)

87- قدمت الأمانة التقرير الخاص بأنشطة المكتب للفترة من آذار/مارس 2013 إلى شباط/فبراير 2014. واستعرضت أعمال المكتب، لاسيما الدراسات والإصدارات، واجتماعات الخبراء، والخدمات الاستشارية، وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

88- تم تفعيل الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي السابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان "دعم الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية" والإطار الاستراتيجي المرتكز على تكثيف الدعم التقني للدول الأعضاء والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها في سبيل تحقيق التكامل الإقليمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا. كما واصل المكتب دعمه لاتحاد المغرب العربي من خلال تفعيل البرنامج المتعدد السنوات المشترك، والبرامج الأخرى المعتمدة دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تمت الإشارة أيضا إلى إرساء وصيانة شبكات المعارف والممارسات الجيدة داخل البلدان الأعضاء.

89- وتتضمن استراتيجية تنفيذ هذه الأنشطة تعزيز القدرات من خلال خدمات المساعدة التقنية، وحلقات العمل الخاصة بالتدريب والدراسات الخاصة بالسياسات المنفذة من أجل مواجهة تحديات التنمية في شمال أفريقيا مع الدعوة إلى التكامل الإقليمي.

90- وتضم أهم المواضيع القطاعية التي اشتغل عليها المكتب خلال الفترة المعنية مجالات متنوعة مثل الشؤون الجنسانية، والتنمية الريفية، وتنمية السياسات الفعالة والمتكاملة لتحقيق نمو أخضر ومستدام، والحماية الاجتماعية والتكامل الإقليمي. كما استجاب المكتب للعديد من الطلبات التي تقدمت بها الدول الأعضاء، ونوه بمشاركاتها وبمشاركة اتحاد المغرب العربي في عملية التحضير لعدة تظاهرات دولية.

91- وتوجهت الأمانة بالشكر للدول الأعضاء لتعاونها فيما يتعلق بالاستبيانات، مشيرة إلى أهمية البيانات التي تم تزويدها بها، والتي أسهمت في تحسين جودة التقرير الخاص بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. وشجعت الأمانة الدول الأعضاء على مواصلة الجهود لتزويد المكتب بالمعلومات الهامة، لاسيما على المستوى القطاعي، من أجل تطبيق باقي برامج العمل للفترة 2013-2014، ثم عرضت أنشطة البرامج لسنة 2014. وتتعلق هذه البرامج بالأساس بإنعاش التكامل الإقليمي وتسريعه عبر دعم الإنشاء الفعلي لبعض الأسس. ويعتزم المكتب كذلك، في

مجال التنمية المستدامة، القيام بأنشطة دعم تفعيل خطة العمل دون الإقليمية الخاصة بمحاربة التصحر ومتابعة نتائج ريو+20. كما يعتزم مواصلة التفكير والتحليل بشأن تنويع اقتصادات شمال أفريقيا وتطويرها من خلال الدراسات والاجتماعات المتعلقة بسلاسل القيمة الإقليمية وتيسير التجارة داخل المغرب العربي. وستتم متابعة التحول الاقتصادي في شمال أفريقيا بدقة من خلال إصدار المواجهات القطرية اعتمادا على بيانات ذات جودة حصل عليها المكتب من المصادر الوطنية.

92- واطلعت اللجنة على التقرير وعلى أهداف العمل لسنة 2014 ونوهت الأمانة بجودة وأهمية الأنشطة المنجزة والجهود المبذولة لتلبية حاجات الدول الأعضاء وشجعتها على مواصلة الجهود لتفعيل برنامج 2014.

93- وحرصت اللجنة على إبداء إعجابها بجودة عمل المكتب وشكر بعض أعضاء اللجنة المكتب على مساعدته التقنية خلال سنة 2013.

#### عاشرا - اجتماع حول التكامل الإقليمي (البند 9 من جدول الأعمال)

94- عرضت الأمانة الأنشطة التي أنجزها المكتب في إطار التعاون مع اتحاد المغرب العربي خلال سنة 2013. وتجسد هذا التعاون في برنامج التعاون المتعدد السنوات المبرم بين المكتب والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

95- وبالنسبة للسنة المالية 2013 التي اتسمت بالانتقال البرنامجي على مستوى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اندرجت الأنشطة ضمن استمرارية الأهداف المحددة للفترة 2010-2012. كما تم التركيز على القضايا ذات الاهتمام المشترك لدول المغرب العربي، وعلى السبل التي تجعل منها مواضيع موحدة وعلى إيجاد حلول إقليمية للتحديات التي تواجه بلدان شمال أفريقيا.

96- وتناولت الأنشطة المنجزة مجالات استراتيجية مختلفة للتعاون الإقليمي، لاسيما ما يتصل بالانتقال في مجال الطاقة، والهجرة، والضمان الاجتماعي، وتطوير التبادلات التجارية، وبناء قدرات اتحاد المغرب العربي.

97- وفي إطار التعاون مع اتحاد المغرب العربي، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاورات تهدف إلى صياغة وثيقة خاصة بالسياسة الإقليمية من أجل تنمية الطاقات المتجددة. كما أنجزت، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، دراسة بشأن مراعاة مشكل الهجرة ضمن سياسات واستراتيجيات التنمية في بلدان المغرب العربي، وذلك على ضوء الاستبيانات التي أرسلت للبلدان. وتمثلت الأهداف الأولى في: 1' تحليل القرارات السياسية المتخذة على المستوى الوطني وعلى مستوى اتحاد المغرب العربي بهدف تقييم كيفية مراعاة الرهانات المرتبطة بالهجرة؛ و2' توفير وسيلة للدعوة إلى زيادة التزام دول شمال أفريقيا السياسي تجاه الارتقاء بمساهمة الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، نظمت الأمانة واتحاد المغرب العربي في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بالرباط (المغرب)، اجتماعا للخبراء للتفكير في شروط وطرائق تحيين اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي. وفي مجال بناء القدرات، أنجز المكتب دراسة جدوى تخص آلية التمويل المستقل لاتحاد المغرب العربي. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2013 بالرباط، نظمت الأمانة والمنتدى الاقتصادي المغربي مائدة مستديرة في موضوع "التكامل المالي والتعاون الوظيفي في شمال أفريقيا: دور الفاعلين الخواص". وفيما يخص تنفيذ مبادرة منطقة التجارة الحرة الأفريقية وتشجيع التجارة بين الدول

الأفريقية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رهن إشارة اتحاد المغرب العربي، خبيراً لدعمه في إعداد استراتيجية وخطة العمل من أجل تحفيز التجارة داخل المنطقة وداخل أفريقيا.

98- كما نظم المكتب والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، في أيار/مايو 2013 اجتماع تقييم لاستعراض جميع إنجازات برنامج التعاون المتعدد السنوات للفترة 2010-2013. ويمكن اللقاء من تأكيد أهمية المجالات الاستراتيجية للتدخل وتحديد أولويات جديدة، فيما يخص التنمية المحققة خلال عام 2012، داخل المؤسستين، أو على الصعيد الإقليمي، على مستوى الدول الأعضاء. وينبغي أن يركز التعاون، على المدى المتوسط، على المجالات ذات الأولوية مثل: الأمن الغذائي، التجارة، والهياكل الأساسية، والعمالة، والأعمال الاقتصادية.

99- وأوصت الأمانة الدول الأعضاء بامتلاك نتائج الدراسة الخاصة بالتمويل المستقل لمؤسسات اتحاد المغرب العربي واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها.

100- وأشارت اللجنة إلى ضرورة توفر اتحاد المغرب العربي على آلية تمويل فعالة ومنتظمة من أجل ضمان استمرار جهود التكامل الإقليمي.

#### حادي عشر – مناقشة واعتماد خلاصات وتوصيات المائدة المستديرة "تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع تنويع اقتصادات شمال أفريقيا وتطويرها" (البند 10 من جدول الأعمال)

101- استعرضت اللجنة توصيات المائدة المستديرة "تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع تنويع اقتصادات شمال أفريقيا وتطويرها"، فأدخلت عليها بعض التعديلات ثم أقرتها حسبما يرد في ملحق هذا التقرير.

#### ثاني عشر – تقرير الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (البند 11 من جدول الأعمال)

102- ناقشت اللجنة توصيات الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وأقرته حسبما يرد في ملحق هذا التقرير.

103- بعد ذلك، أقرت اللجنة هذا التقرير بعد إدخال التعديلات عليه خلال استعراضه، ودعت الأمانة إلى إحالته على مؤتمر الوزراء.

#### ثالث عشر – تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (البند 12 من جدول الأعمال)

104- وافقت اللجنة على أن تعقد الدورة الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية في 2015 قبل انعقاد المؤتمر الوزاري. وستكون الرباط مكان انعقاد الاجتماع ما لم يُبلغ أحد الدول الأعضاء الأمانة برغبته في استضافة الدورة.

#### رابع عشر- أية مسائل أخرى (البند 13 من جدول الأعمال)

أعاد ممثل اتحاد المغرب العربي التأكيد على أهمية الشراكة بين اتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تحقيق أهداف التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

#### خامس عشر- اختتام الاجتماع (البند 14 من جدول الأعمال)

105- بعث الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية برسالة شكر إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس وإلى الحكومة المغربية. ويرد في الملحق نص هذه الرسالة.

106- وعبر رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية عن شكره لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وخصوصا مديرتة، السيدة كريمة بونمرّة بن سلطان، على جودة الوثائق المقدمة وتقرير الاجتماع.

107- وأشادت مديرة مكتب شمال أفريقيا في كلمتها الختامية بالمناقشات الثرية التي مكنت من الإحاطة بموضوع اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، في مختلف مكوناته. وأثنت على الدعم المتواصل الذي تحظى به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من حكومة المملكة المغربية.

108- وذكرت بأن الاجتماع ركز أساسا على الجوانب الاقتصادية لهذا التحول، مع حثها على تطوير قطاع صناعي أكثر تنوعا، ينتج القيمة المضافة ويوفر المزيد من مناصب الشغل القارة والكريمة. إلا أنه لا ينبغي أن نغفل أن جميع هذه الجهود يتعين أن تقضي في نهاية المطاف إلى تسريع التنمية الاجتماعية، بفضل السياسات والبرامج المرتكزة على العنصر البشري ويتعين اتخاذ القرارات باستمرار مع مراعاة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لبلداننا. وأضافت المديرية بأن المائدة المستديرة مكنت من تحديد الأسئلة التي ارتأى الخبراء أنها ذات أولوية وينبغي تعميق النظر فيها في سبيل اقتراح الوسيلة المثلى على البلدان الأعضاء لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والمساهمة في خططها للتعاون والتكامل، وهي خطة ذات أهمية قصوى. وفتحت النقاشات المكثفة حول خطة تنمية القارة عموما، وشمال أفريقيا خصوصا، آفاقا على المدى البعيد، مثل ما يتصل برؤية أفريقيا لعام 2063، وآفاقا على المدى القريب وقابلة للتفعيل، مثل ما يتصل بخطة التنمية لما بعد 2015 وصياغة أهداف التنمية المستدامة.

109- وشكرت المديرية كلا من معالي السيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بالمملكة المغربية، ومعالي السيد مهدي اغنية وزير التخطيط الليبي، والسيد الحبيب بن يحيى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، الذين زاد حضورهم من قيمة هذا الاجتماع.

110- كما شكرت المشاركين على اهتمامهم باستعراض المسائل التنظيمية التي عُرِضت عليهم. وذكرت أنه سيتم إحالة التوصيات وتقرير الاجتماع على مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقا لطلب لجنة الخبراء الحكومية الدولية.

111- وأخيرا، شكرت المديرية جميع الحضور على مشاركتهم في الاجتماع، وعلى مساهمتهم في إنجاح اجتماع لجنة الخبراء الحكومية، وتحديد وفود الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومكتب اللجنة، ومختلف المؤسسات، والخبراء، والزملاء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وموظفي مكتب شمال أفريقيا والمترجمين والمترجمين الفوريين والمضيفات والموظفين المسؤولين عن النقل والإمداد.

## المرفق الأول

### توصيات الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية إثر المناقشات التي أجرتها، وطلبت من المكتب إحالتها إلى مؤتمر الوزراء :

#### الأداء الاقتصادي والاجتماعي

بالنسبة للبلدان:

- 1 - تعزيز واستعادة جو الثقة لجذب عدد أكبر من المستثمرين، من خلال توفير المزيد من الاستقرار المؤسسي وإجراء إصلاحات طموحة على مناخ بيئة الأعمال التجارية وتحفيز إقامة المشاريع؛
  - 2 - تعزيز قطاع الصناعات التحويلية ليكون أكثر دينامية، بغية توسيع نطاق عرض السلع والخدمات على الصعيد الإقليمي وزيادة حجم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية؛
  - 3 - التعجيل بتنويع الشراكات التجارية الخارجية، مع التركيز على منح الأولوية لمنطقة شمال أفريقيا ولبقية أجزاء القارة، للحد من تأثير الصدمات الناجمة عن الركود الذي يعاني منه الشركاء الرئيسيون الحاليون؛
  - 4 - العمل على تعزيز تدابير تيسير التجارة المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، لاسيما اتفاقيات كيوطو ؛
  - 5 - تعزيز إدماج القطاع غير الرسمي عبر إنشاء آليات انتقالية تكفل امتثاله للمعايير؛ علاوة على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة التجارة الموازية عبر الحدود؛
  - 6- إصلاح أنظمة الدعم المالي أو المقاصة وتحويلها تدريجياً إلى أنظمة تخدم الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً في وجه الأخطار، وذلك عبر تحسين الاستهداف؛ ولتحقيق المزيد من الكفاءة، ينبغي أن يصاحب آليات الإصلاح تحديث منتظم للبيانات واللجوء إلى إدارة جديدة لهذه الأنظمة.
- وبالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:
- 7 - إدراج بُعد الحوكمة في التقرير الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميته بالنسبة لقضايا التنمية في المنطقة دون الإقليمية؛
  - 8 - دمج مسائل البيئة في تحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها وفي المواجهات القطرية بغية مراعاة الأبعاد المختلفة للتحويل الهيكلي؛



## المواجيز القطرية

بالنسبة للبلدان:

9 - تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوقت المطلوب بالبيانات والمعلومات اللازمة لإعداد المواجيز القطرية.

وبالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

10- الاستعانة بالمصادر الرسمية الصادرة عن السلطات العامة، لاسيما المكاتب الإحصائية الوطنية والحسابات العامة، باعتبارها مصادر أساسية لإعداد المواجيز القطرية؛

11- إدراج تحليل مَوَاطِن ضعف البلدان أمام تغير المناخ وتقييم ما تحدثه الكوارث الطبيعية من آثار اقتصادية واجتماعية ضمن المواجيز القطرية؛

## سلاسل القيمة الإقليمية

بالنسبة للبلدان:

12- امتلاك زمام المبادرة فيما يخص النتائج والتوصيات الصادرة عن المائدة المستديرة وإحالتها إلى الإدارات أو الجهات الوطنية المعنية.

وبالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

13- إصدار دراسة بشأن سلاسل القيمة الإقليمية على أساس هذه التوصيات، بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالموضوع.

## خطة التنمية لما بعد عام 2015

بالنسبة للبلدان:

14- العمل في إطار عمليات التفاوض القائمة حالياً، على تعزيز الانسجام بين أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015، على الصعيدين القاري والدولي؛

15- عبر الشروع في حوار وطني، امتلاك جميع الأطراف المعنية لزمام المبادرة فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، من أجل كفالة رصد الالتزامات الوطنية ومتابعتها بشكل أفضل، علاوة على رصد التقدم المحرز ضمن مقاربة شاملة؛

16- مراعاة الاختلافات القائمة فيما يتعلق بمستويات التنمية لدى البلدان عند تحديد الأهداف الإنمائية لفترة ما بعد عام 2015، أخذاً بعين الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة؛

17- وضع أهداف إنمائية وطنية تمهّد الطريق أمام تطبيق رؤية أفريقيا لعام 2063؛

- 18- تشجيع استخدام معايير مشتركة في مجال الحكامة العامة تشمل الالتزام السياسي والشفافية بالنسبة للسياسات العامة وإتباع أسلوب مراجعة الحسابات؛
- 19- دمج الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان وكذلك ضمن الاستراتيجيات القطاعية؛
- 20- الدعوة إلى إدماج البُعد المتعلق بالهجرة في خطة التنمية لما بعد عام 2015، ومن ثم إدراجه في السياسات والبرامج الوطنية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- 21- التفكير في إنشاء صندوق دون إقليمي لتمويل أهداف التنمية المستدامة، تُشارك فيه الحكومات والمصارف الوطنية والإقليمية، والهيئات الدولية؛
- 22- جعل النظم الإحصائية أكثر كفاءة وقدرة على التكيف من أجل تحسين آليات التنبؤ والمتابعة والتقييم، ورفع تقارير دورية بشأن ما يُبذل من جهد (تقييم النجاحات وتصحيح حالات الخلل) .

#### الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى

بالنسبة للبلدان:

- 23- التحضير لعرض مساهمات البلدان الإرادية في جهود التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة في مؤتمر سنة 2015، على أساس الالتزامات الصادرة عن اتفاق مؤتمر وارسو بشأن تغير المناخ ؛ ومواصلة تعزيز الموقف الأفريقي الموحد في إطار المفاوضات بشأن تغير المناخ على أمل أن تُدرج القضايا الرئيسية في المفاوضات والمتمثلة في التكيف، والزراعة، والتمويل والخسارة والأضرار؛
- 24- تعزيز الحوار الوطني في موضوع العنف ضد المرأة وإنفاذ القوانين والاتفاقيات المتعلقة بها التي اعتمدتها البلدان؛
- 25- تحسين توافر البيانات الإحصائية اللازمة لقياس طبيعة العنف ضد المرأة وما له من نطاق وتأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة ؛
- 26- استمرار الجهود الهادفة إلى الاندماج بشكل أفضل في الديناميات العالمية الخاصة بتنفيذ خطة العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بغرض الاستفادة من الفرص التي

تتيحها، مع الاستعداد للاستفادة من التوجهات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقود المقبلة في إطار خطة ما بعد عام 2015 وفي سياق التنمية المستدامة والشاملة.

وبالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

27- الاستمرار في مساعدة البلدان على تنسيق جهودها في إطار الخطط الإقليمية والدولية الكفيلة بتعزيز المواقف الموحدة وتزويد البلدان بمستجدات التقدم المحرز.

### التكامل الإقليمي

بالنسبة للبلدان:

28- استمرار الجهود الكفيلة بتحقيق التكامل الإقليمي من خلال تنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتعزيز سلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي، وتفعيل مناطق التجارة الحرة وحرية تنقل الأشخاص؛

29- اعتماد إستراتيجية للتكامل تشمل تعزيز القدرات الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص وتطوير مستواه لدى بلدان المنطقة؛

30- امتلاك زمام المبادرة فيما يخص نتائج الدراسة بشأن الآليات المستقلة لتمويل مؤسسات اتحاد المغرب العربي واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ نتائج تلك الدراسة.

## المرفق الثاني

### التوصيات الصادرة عن المائدة المستديرة في موضوع : تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع تنويع اقتصادات شمال أفريقيا وتطويرها

نظم مكتب شمال أفريقيا مائدة مستديرة في موضوع "تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا"، لتشكل الخطوة الأولى على طريق تحديد ملامح دراسة بخصوص هذا الموضوع في إطار اجتماع فريق الخبراء الذي ينوي المكتب عقده خلال سنة 2014، ومكنت هذه المائدة من استنباط عدد من الملاحظات وصياغة توصيات تسعى إلى توجيه مسار الدراسة واختيار المواضيع التي سينكب عليها اجتماع فريق الخبراء.

✓ وإذ تُدرك المائدة المستديرة أن التصنيع عنصر جوهري لتحقيق التحول الهيكلي على نحو فعال؛

✓ وإذ تلاحظ أن بلدان المنطقة لا تشارك إلا بنسبة ضئيلة في التجارة العالمية، وأنها تعاني من عجز هيكلي متزايد ناتج أساسا عن ضعف تنويع أنظمتها الإنتاجية، وأنها تواجه عددا من التحديات التي تستلزم تحقيق نمو أكثر صلابة واستدامة وشمولا؛

✓ وإذ تلاحظ أن مشاركة بلدان المنطقة في التجارة العالمية تتحسن تدريجياً عبر مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وأن الوصول إلى تلك السلاسل يتطلب عدداً من المستلزمات المسبقة، لاسيما في مجال اللوجستيات والبيئة المؤسسية والقانونية، التي تحتاج إلى تخصيص استثمارات هامة بشرية ومالية، وإتباع سياسات عامة مهمة بهذا المجال؛

✓ وإذ تعرب عن أسفها لأن المبادلات الإقليمية لا تمثل سوى 4,8 بالمائة من المبادلات الإجمالية لشمال أفريقيا، وأن حصة المنتجات المصنعة في هذه المبادلات في تناوُل؛

✓ وإذ تدرك بأن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والرفع من المبادلات الإقليمية البيئية يمكن أن يشكلا دعامة فعالة للتصدي لهذه التحديات من خلال الأخذ بالإجراءات التالية:

- التعجيل بتنويع الاقتصادات وتطويرها؛
- التشجيع على إنشاء مزايا نسبية جديدة؛
- تسهيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لاسيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

فقد توصلت المائدة المستديرة إلى التوصيات التالية:

**فيما يخص الإصلاحات التقاطعية التي يتعين إنجازها، تدعو الضرورة إلى :**

1- تحسين الحكامة الجيدة وتقويتها، وكذلك مناخ الاستثمارات بصفة عامة، إضافة إلى الآليات المؤسسية المكلفة بترسيخ وجود بلداننا داخل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

2- تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه العملية عبر الحوار والشراكة الإستراتيجية، اللذين سيرشدان التحولات المؤسسية اللازمة لتشجيع الإنتاج، ومن ثم العمالة، وذلك من خلال:

- التأثير على صياغة السياسات وتطبيقها الفعلي؛

- تصميم البرامج وتنفيذها تحت إشراف فرق عمل إقليمية معنية بسلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي، اعتمادا على صندوق مخصص لتمويل البرامج ذات أولوية.

3- تعزيز التعاون بين الأقاليم في مجالات الموارد البشرية، والبحث والتطوير، والابتكار حيث تتوفر القدرات المتكاملة لكنها غير مستغلة على نحو أمثل، إضافة إلى زيادة الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض؛

4- التصدي للتحديات المتعلقة بالعرض بهدف المشاركة في سلاسل القيمة، لاسيما ما يخص الهياكل الأساسية (المادية والمتصلة بالأطر التنظيمية)، وتعزيز آليات الحصول على تمويل التجارة الخارجية، والعمل على المواءمة مع النظم والمعايير الدولية، خصوصا عبر برامج بناء القدرات والتأهيل؛

5- تعبئة التمويل الملائم الذي يمثل تحديا حقيقيا أمام بعض أنظمة الصرف. ويستدعي ضعف الأدوات القائمة بذل جهود جبارة في مجال عرض المنتجات المالية الموجهة نحو الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية وتطوير مؤسسات التمويل على الصعيد الإقليمي (المصرف الإقليمي)؛

6- تشجيع ازدهار التوزيع واسع النطاق بالنظر لتأثيره على سلاسل القيمة، لاسيما عبر تحفيز القطاعات الزراعية والصناعية، وتعزيز تطوير قطاعات جديدة، وتشجيع توحيد المعايير، وتطوير قدرة الجهات الفعالة المحلية على المنافسة عبر إدماجها في السلاسل اللوجستية ذات الأداء الجيد؛

7- تحسين الآليات المعنية بمراعاة المخاطر وتقاسم أعبائها على طول سلاسل القيمة الإقليمية.

**فيما يخص أولويات البحث الذي يتعين أن يتم على المدى القصير والمتوسط، يتعين:**

8- تحديد القطاعات الواعدة ضمن سلاسل القيمة الإقليمية عبر "رصد" المزايا والامتيازات النسبية التي يزر بها كل بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، وعبر تحديد الدعامات التي ينبغي تفعيلها والقيود التي ينبغي التصدي لها لإطلاق تعاون إقليمي فعال؛

9- اعتماد مقاربة منهجية تحدد الأولويات بين مختلف سلاسل القيمة، يكون بوسعها الوقوف على مختلف الجهات الفاعلة والعلاقات والتفاعلات القائمة فيما بينها، وتحليل القدرات

التكنولوجية والأداء الاقتصادي، والتوصل إلى إستراتيجية لتطوير مستوى السلاسل المختارة، مع مراعاة الجوانب التنظيمية والمؤسسية؛

10- بناء شراكات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وباقي المنظمات الدولية أو الإقليمية بهدف تحسين توافر البيانات الإحصائية وتمكين تنسيق الجهود المبذولة في سبيل إنتاج المعارف وإدارتها وكذلك تصميم البرامج والمشاريع.

**فيما يخص الخدمات والهياكل الأساسية الداعمة، ينبغي أن يراعي تطوير سلاسل القيمة الإقليمية عنصر تيسير التجارة وأن يستوعبه، وكذلك الأمر بالنسبة للوجستيات والنقل بوصفها دعائم جوهرية لتطوير القدرة التنافسية لاقتصادات شمال أفريقيا. ويستلزم تحقيق هذا الهدف ما يلي:**

11- التعجيل بإنجاز إصلاحات تستهدف تيسير التجارة عبر تفعيل آليات تبادل البيانات المعلوماتية والشبابيك الوحيدة؛

12- تطوير مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود؛

13- صياغة سياسات ترمي إلى مواءمة البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية فيما بين الجهات الفاعلة، بما في ذلك ما يتصل بالمنافسة من أجل تشجيع الاستثمار، وتنقل الأشخاص، والسلع وما يتصل بذلك من معلومات في بلدان شمال أفريقيا؛

14- دعم مشروع الطريق المغاربي السيار وإتمامه، لاسيما شقه الأفقي المتعلق بالتيسير، وتوسيع هذه المبادرة لتشمل باقي بلدان شمال أفريقيا؛

15- الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية الكبرى المتعلقة بتيسير التجارة والنقل وتنفيذ ما تنص عليه، لاسيما الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود واتفاقية النقل الدولي البري، مما سيضمن تحقيق ما يلي:

- الربط بين اقتصادات بلدان شمال أفريقيا؛

- ربط هذه البلدان مع الأسواق العالمية الكبرى؛

16- تنفيذ سياسة منسجمة ترمي إلى مزيد من إضفاء الطابع المهني على قطاع النقل البري، بالانسجام مع باقي وسائل النقل، بناء على أسس معترف بها دولياً (أكاديمية الاتحاد الدولي للنقل بالطرق البرية) ومتسقة بهدف ضمان إعادة إدماج القطاع غير الرسمي تدريجياً داخل الاقتصاد الرسمي.

وأخيراً، فإن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في إطار التنمية المستدامة والشاملة يستدعي اتباع مقاربة إنصاف على كافة الصُّعد المحلية، والوطنية والإقليمية. وتتوقف كفاءة استدامة سلاسل القيمة الإقليمية على اعتماد تلك المقاربة.



## جدول الأعمال المؤقت

الموضوع: "التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في شمال أفريقيا"

1. افتتاح الاجتماع
2. انتخاب أعضاء المكتب
3. إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
4. الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
  - 1.4. التقرير الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2012-2013
  - 2.4. المقاربة المفاهيمية، والهيكل والمنهجية بخصوص الدراسات القطرية الموجزة
5. مائدة مستديرة : " تنمية سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع عملية تنويع وتطوير اقتصاديات شمال أفريقيا"
  - 1.6. الأهداف الإنمائية للألفية وآفاق ما بعد 2015
  - 2.6. أهداف التنمية المستدامة
  - 3.6. رؤية 2063
7. الأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة
8. مسائل قانونية
  - 1.8. تقرير عن أنشطة المكتب (آذار/مارس 2013 – شباط/فبراير 2014) وعرض مشروع برنامج أنشطة مكتب شمال أفريقيا لسنة 2014
  - 2.8. تقرير عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
9. جلسة خاصة بالتكامل الإقليمي
  - 1.9. تقرير عن المبادرات دون الإقليمية
  - 2.9. المفهوم والمنهجية من أجل قياس مدى التكامل في أفريقيا
10. مناقشة واعتماد توصيات المائدة المستديرة: " تنمية سلاسل القيمة الإقليمية لتسريع عملية تنويع وتطوير اقتصاديات شمال أفريقيا"
11. النظر في توصيات وتقرير اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية واعتمادها
12. تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية
13. مسائل أخرى
14. اختتام الاجتماع.





## المرفق الرابع

### قائمة المشاركين

#### ALGERIE – ALGERIA

1. S.E. M. Hichem Kimouche  
Ministre Conseiller  
Ambassade d'Algérie  
Tél : +212 537 66 15 74 - Fax : +212 537 76 22 37
2. M. Sofiane CHAIB  
Attaché Diplomatique  
Assistant personnel de SEM l'Ambassadeur d'Algérie  
Ambassade d'Algérie  
Tél : +213 537756931 poste 133  
Email : schaib@yahoo.fr

#### EGYPTE - EGYPT

3. Mme Ragaa El Wakeel  
1st Secretary  
Embassy of Egypt  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 7318 33-34 - Fax : +212 537 706821  
Email : ragaa.elwakeel@mfa.gov.eg / ragaakw@yahoo.com
4. Amb. Omar Aboueich  
Deputy Assistant Foreign Minister  
for International Cooperation for Development  
Ministry of Foreign Affairs  
Cairo , Egypt  
Tél : +202 25 749 854 - +202 25 749 855  
Fax : +202 25 749 622  
Email : oeich@hotmail.com / omar.aboueich@mfa.gov.eg

5. Mme Suzane Aly Aly Mouhamed Moussa  
General Director of National Accounts Department  
Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS)  
Cairo, Egypt  
Tél : +202 2402 3031 - +202 402 4632  
Fax : +202 2402 4099  
Email : suzane.moussa@hotmail.com / capmas@capmas.gov.eg

6. Mme. shadya Qadry  
General Manager of International Agreements  
Ministry of Trade and Industry  
Cairo, Egypt  
Fax : +202 26 130 129 / +202 26 130 136  
Email : shadya\_qadry@yahoo.com

#### LIBYE - LIBYA

7. H.E. Dr Al Mehdi A. Ghania  
Minister of Planning  
Ministry of Planning  
Tripoli, Libya
8. M. Haithem Adli El messllati  
Chairman, Committee of Strategic Communication  
Libyan Industry Union  
Tripoli, Libya  
Tél : +218 912 136 484  
Fax: 00 218 21 4774197  
Email : md@liu.ly

9. M. Ali molhtar Nuseer  
Director  
Libyan Industry Union  
Tripoli, Libya  
Tél : +218 214 781 382 - Fax : +218 214 774 197  
Email : info@liu.ly

- 10.M. Alafi Annagi  
Member at Libyan Industry Union  
Tripoli, Libya  
Tél : +218 214 78 1382 - Fax : +218 214 77 41 97  
Email : almaziaasal@gmail.com

- 11.M. Ali Mohamed Emsseri  
Attaché commercial à l'Ambassade de Libye  
Ambassade de Libye  
Rabat (Royaume du Maroc)

- 12.M. Mussa Ezubik  
General Manager of Stratigical planing of studies  
and research-Dep  
Ministry of Economy Libya  
Tripoli, Libya  
Tél : +218 214 831 427  
Email : mussaezubik@gmail.com

- 13.M. Hasen Ben Tahar  
Ministry of Economy  
Tripoli, Libya  
Email : hasenbintaher@yahoo.com

#### MAROC - MOROCCO

- 14.SE M. Idriss Azami Al Idrissi,  
Ministre délégué auprès du Ministre de l'économie  
et des finances chargé du budget  
Ministère de l'économie et des finances  
Rabat (Royaume du Maroc)
- 15.Mme Nadia El Boukili  
Conseillère de Monsieur le Ministre délégué auprès du  
Ministre de l'économie et des finances chargé du budget  
Ministère de l'économie et des finances  
Rabat (Royaume du Maroc)
- 16.Mme Zakia El Midaoui  
Direction de la coopération multilatérale  
Ministère des affaires étrangères et de la coopération  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 76 68 29 - Fax: +212 537 77 47 76
- 17.M. Abdellah Ben Mellouk  
Chef de la Division des Questions économiques et  
financières  
Ministère des affaires étrangères et de la coopération  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 66 00 58 - Fax: +212 537 76 55 08  
Email: benmellouk@maec.gov.ma
- 18.Mlle Boutaina Ben Moussa  
Chef du Service des institutions financières  
Ministère des affaires étrangères et de la coopération  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : boutainab@hotmail.com

19. Mme Souad Al Brahim  
Cadre  
Direction de la coopération multilatérale  
Ministère des affaires étrangères et de la coopération  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : s.albrahim@yahoo.fr
20. Mlle Meriem Eddaou  
Cadre au sein de la Direction de la Coopération  
Multilatérale et des Affaires Economiques Internationales  
Ministère des affaires étrangères et de la coopération  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 73 67 - Email : meriemeddaou@yahoo.fr
21. Mme Loubna M'hamdi Alaoui  
Chef de Service des Relations avec les Institutions  
Internationales  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 73 69  
Email : l.alaoui@tresor.finances.gov.ma
22. M. Abdellah Fadlallah  
Cadre supérieur  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : a.fadlallah@tresor.finances.gov.ma
23. Mme Hinde Al Maaroufi  
Cadre supérieur  
Service Etudes et Balance des paiements  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : h.elmaaroufi@tresor.finances.gov.ma
24. Mme Zainab Masbahi  
Cadre  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : z.masbahi@tresor.finances.gov.ma
25. M. Jilali Kenzi  
Adjoint au Directeur  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 73 67
26. M. Abdelali Eddebbagh  
Chef de Division  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 73 67  
Email : a.eddebbagh@tresor.finances.gov.ma
27. Mlle Siham Souihel  
Cadre chargé des Relations avec les Institutions  
Internationales  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 73 67  
Fax : +212 537 67 75 32  
Email : s.souihel@tresor.finances.gov.ma
28. Mlle Karima El Harfaoui  
Cadre  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : k.elharfaoui@tresor.finances.gov.ma
29. Mlle Fadwa Ben Tahar  
Cadre administratif  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 73 67  
Email : f.bentahar@tresor.finances.gov.ma
30. Mlle Badia Setta  
Administrateur  
Direction du Trésor et des Finances Extérieures  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : b.setta@tresor.finances.gov.ma
31. M. Abdelkarim Achir  
Service Etudes et balance des paiements  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : a.achir@tresor.finances.gov.ma
32. M. Mohamed El Khachine  
Cadre Supérieur  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : m.elkhachine@tresor.finances.gov.ma
33. Mme Saïda Adalduch  
Cadre à la Division de la Coopération  
Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 767479  
Email : sadalduch@yahoo.fr
34. M. Youness Taouil  
Cadre  
Direction de l'Industrie.  
Ministère de l'industrie, du Commerce, de l'Investissement  
et de l'Economie Numérique  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 6 96 38 /81  
Email : ytouil@mcinet.gov.ma
35. M. Fihri Boushaba  
Cadre à la Direction de la coopération et Communication  
Direction de l'Industrie.  
Ministère de l'industrie, du Commerce, de l'Investissement  
et de l'Economie Numérique  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 66 96 48  
Email : fboushaba@mcinet.gov.ma
36. Mlle Ibtissam Kaifouf  
Chef de la Division de la Coopération et du Partenariat  
Ministère de l'industrie, du Commerce, de l'Investissement  
et de l'Economie Numérique  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 66 96 48 - Fax : +212 537 66 96 79  
Email : kaifouf@mcinet.gov.ma
37. M. Nihou Abdelaziz  
Directeur de la planification  
Direction de la planification  
Haut Commissariat au Plan (HCP)  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 57 69 22/ +212 537 57 85 18

Fax : 05 37 77 32 17 / +212 537 57 69 13  
Email : anihou@gmail.com  
Email : yyoussef@economie.gov.ma

38. Mme Saida Kaouki  
Chef de Division des secteurs productifs et de la  
compétitivité  
Haut Commissariat au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 27 00 40  
Email : sakaouki@gmail.com

39. Mme Nada Edrissi  
Ingénieur d'Etat  
Haut Commissariat au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 270040  
Email : nada.edrissi@gmail.com

40. M. Mohamed Assouli  
Chef de service des études économiques  
Haut Commissariat au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 57 85 49 - Fax : +212 537 57 69 44  
Email : med\_assouli@hotmail.com

41. M. Jilali Rahali  
Chef De Division  
Direction de la Statistique  
Haut Commissariat Au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 5 37 27 29 00  
Email : jrahali@statistic.gov.ma

42. Mlle Sanaa Fiqhi  
Ingénieur d'Etat  
Haut Commissariat Au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 5 37 27 29 00  
Email : sanaafiqhi@gmail.com

43. Mlle Hajar Hadari  
Ingénieur d'Etat  
Haut Commissariat Au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 5 37 27 29 00  
Email : hadarihajar@gmail.com

44. Mme. Khadija El Houdi  
Ingénieur Général chargé de l'environnement et du  
développement durable  
Haut Commissariat au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 27 00 42 - Fax : +212 537 27 00 18  
Email : gourmaweb@yahoo.fr

45. Mme Mariam El Joubari  
Chef de services des bases de données pour la modélisation  
Direction de la prévision et de la prospective  
Haut Commissariat au Plan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 57 85 85  
Email : mariam.eljoubari@gmail.com

#### 46. MAURITANIE - MAURITANIA

M. Oumar Youssouf Gueye  
Directeur de la Prévision et de l'Analyse Economiques  
Direction Générale de la Politique Economique et des  
Stratégies de Développement  
Ministère des Affaires Economiques et du Développement  
Nouakchott, Mauritanie  
Tél : +222 4525 35 71 -  
Email : oumargueye@hotmail.com

47. M. Ousmane Wagué  
Directeur du Développement Industriel  
Ministère du Commerce, de l'Industrie, de l'Artisanat  
et du Tourisme  
Nouakchott, Mauritanie  
Tél : +222 46445856 - +222 26445856  
Email : wagueousmane@yahoo.fr/  
Email : wousmane@industrie.gov.ma

48. M. Yacoub Youssef Cheikh Sidiya  
Chef Service P.I. des Données et des Outils de Modélisation  
Ministère des Affaires Economiques et du Développement  
Nouakchott, Mauritanie  
Tél : +222 22 38 16 36 - +222 36 32 73 25

49. M. Mohamed Moctar Ahmed Sidi  
Directeur Général - Office National de la Statistique  
Nouakchott, Mauritanie  
Tél : +222 44 48 84 38  
Email: mmsbacar@gmail.com / dg@ons.mr

#### SOUDAN – SUDAN

50. M. Mohammed Ali Altoam  
Chargé d'affaire  
Ambassade de Soudan  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 28 64 /65  
Email : whitenile99@yahoo.com

51. M. Hussein Koya  
Manager  
Ministry of Finance of National Economy  
Khartoum, Sudan  
Email: hussinkoyaec@gmail.com

52. M. Ali Alamin  
Environmental planning management  
Ministry of Environment, Forestry and Physical  
Development  
Khartoum, Sudan  
Email: envitra@yanoo.com

53. Mme Zeinab Ali Mohamed Sala  
Director of National Accounts  
Khartoum, Sudan  
Tél : +249 18 377 255 - Fax: +249 18 377 131  
Email: zeinabsala@yahoo.com

54. M. El Amine Ahmed Osman Ahmed  
Director General of the External Relation Department  
Ministry of Industry  
Khartoum, Sudan  
Tél : +249 122 35 28 64 - Fax : +249 183 77 76 30  
Email : alamintahiab@hotmail.com

**TUNISIE – TUNISIA**

55. Mme Raoudha Ben Mansour  
Chargés des affaires économiques  
Ambassade de la république Tunisienne  
Rabat (Royaume du Maroc)
56. M. Tarek Bouhlel  
Conseiller des Services Publics à Direction Générale  
de la Coopération Régionale  
Secrétariat d'Etat du Développement et de la Coopération  
Internationale  
Ministère de l'Économie et des Finances  
Tunis, Tunisie  
Tél : +216 71 798 522 poste 2006  
Fax : +216 71 799 069  
Email : tarek.bouhlel@mdci.gov.tn -  
tarekbouhlel@yahoo.fr
57. Mme Lamia Ghazouani  
Conseiller de Services Publics  
S/D - Bureau de Coopération Internationale et des  
Relations Extérieures  
Ministère de l'Industrie, de l'Energie et des Mines  
Tunis, Tunisie  
Tél : +216 71 903 710 - Fax : +216 71902742  
Email : Lamia.Ghazouani@mit.gov.tn
58. M. Mustapha Bouzaine  
Directeur Central  
Institut National de la Statistique  
Ministère de l'Economie et des Finances  
Secrétariat d'Etat au Développement et la Coopération  
Internationale  
Tunis ,Tunisie  
Tél : +216 71 28 04 55  
Fax: +216 71 79 25 59  
Email : bouzayane.mustapha@mdci.gov.tn
59. Mme Shéhérazade Berrhouma  
Directrice de Coopération Multilatérale  
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de  
l'Artisanat (UTICA)  
Tunis, Tunisie  
Tél : +216 71 14 20 50  
Fax : +216 71 80 97 04  
Email : s.belaliba@utica.org.tn
60. Mme Selma Ben Cheikh Bellagha  
Alternative Capital Partners  
Tunis-Tunisie  
Tél : +216 71 96 57 70 - Email : selma@alter-cap.com
61. M. Nabil Hamdi  
Sous Directeur de la Prospective et de la Planification et  
Ingénieur en chef  
Direction Générale du développement Durable  
Ministère de l'Équipement, de l'Aménagement du Territoire  
et Développement Durable  
Tunis, Tunisie  
Tél : +216 70 72 86 44 Poste : 297  
Fax : +216 70 72 86 55  
Email : hamdienvironnement@yahoo.com

**COMMUNAUTE ECONOMIQUE REGIONALE****Union du Maghreb Arabe**

62. M. Habib Ben Yahia  
Secrétaire Général  
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 68 13 71/72 – Fax : +212 537 68 13 77
63. M. Lahoual Kouider  
Expert à la Direction des affaires économiques  
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 68 13 71/72  
Fax : +212 537 68 13 77  
Email : kouidera12@gmail.com
64. M. Réda El Merini  
Directeur des affaires économiques  
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 68 13 71/72 - Fax : +212 537 68 13 77

**ORGANISATIONS INTERNATIONALES ET REGIONALES  
INTERNATIONAL AND REGIONAL ORGANIZATIONS****Association des organisations africaines de promotion  
commerciale (AOAPC)**

65. Mme Liliane Badaoui  
Chargée de l'Administration et des Finances  
Tanger (Maroc)  
Tél : +212 539 94 37 30 - Fax: + 212 539 32 52 75  
Email: aoapc@aoapc.org

**Centre islamique pour le développement du commerce  
(CIDC)**

66. M. Houcine Rahmouni  
Conseiller du Directeur Général  
Casablanca (Royaume du Maroc)  
Fax : +212 522 31 01 10

**IRU**

67. M. Jean Acri , Responsable- Secrétaire du Comité Régional  
de l'IRU pour l'Afrique (CRIPA)  
International Road Transport Union (IRU)  
Geneva, Switzerland  
Tél : +41-22-918 27 27  
Fax: +41-22-918 27 99 / +41 229182750  
Email : jean.acri@iru.org

**UNIVERSITES-INSTITUTS**

68. M. Abdelkader Yachou  
Académie Hassan II des Sciences et Techniques  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 01 79 - Fax : +212 537 75 81 71  
Email : a.yachou@academiesciences.ma
69. Mme Khadija Elissaoui  
Professeur universitaire  
Université Mohammed V-Agdal  
Faculté des Sciences Juridiques, Economique et Sociales  
Département des Sciences Economiques  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 77 27 32  
Email : elissaoui.khadija@gmail.com

70. M. Ghoufrane Azzedine  
Professeur-Vice-Doyen  
Faculté des sciences juridiques, économique et sociales –  
Souissi  
Université Mohamed V  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 77 27 32  
Email : ghoufraneaz99@hotmail.com

71. M. Hssaïn Terjaoui  
Président-Fondateur  
Institut Scientifique Terjaoui International de  
la Bonne Gouvernance et de la Planification  
Stratégique du Développement Humain Durable (ISTIGOP)  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 37 77 61 61  
Email : terjaoui@hotmail.com

#### **SECTEUR PRIVE ET INSTITUTIONS PUBLIQUES**

##### **CJD-MAROC**

72. M. Ali ZARHLAI  
Membre du bureau national du CJD  
CJD - Maroc  
Casablanca , (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 522 21 27 04 - Fax : +212 522 21 27 05  
Email : info@cjd-maroc.net - www.cjd-maroc.net

##### **Capital Consulting group**

73. M. Rostane Hamdi  
Directeur  
Capital Consulting group  
Casablanca (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 522 23 47 00 - Fax : +212 522 23 47 41  
Email : rostane.hamdi@capitalconsulting.ma

#### **AGENCES DU SYSTEME DES NATIONS UNIES/ UN SYSTEM – MOROCCO**

##### **WTO-OMC**

74. M. Andreas Maurer  
Chef de la Section des Statistiques internationales  
WTO-OMC  
Geneva, Switzerland  
Tél : +41 227 395 507 - Fax : +41 227 395 763  
Email: Andreas.Maurer@wto.org

##### **Bureau de la FAO pour l'Afrique du Nord à Tunis**

75. M. Michel George Hage  
Représentant de la FAO  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 65 43 08/38 - Fax : +212 537 65 45 52  
Email : fao-snea@fao.org

##### **IOM -MAROC**

76. M. Christos Christadoulides  
Responsable de Programme  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 80 40 - Fax : +212 537 75 80 40  
Email : cchristodoulides@iom.int

##### **ONUDI -Autriche**

77. M. Chakib Jenane  
UNIDO  
Directeur Adjoint  
Sous-Division du Développement de l'Agro-industrie  
Email : c.jenane@unido.org

##### **ONUDI - Maroc**

78. M. Jaime Moll De Alba Cabot  
Représentant de l'ONUDI  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 59 66 - Fax : +212 537 63 27 87

##### **UNESCO**

79. M. Michael Millward  
Représentant résident.  
Bureau de l'UNESCO  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 53775 57 22 - Fax : +212 537 65 77 22  
80. M. Philippe Maalouf  
Spécialiste de Programme Education  
UNESCO pour l'Algérie le Maroc, la Mauritanie et la  
Tunisie  
Tél : +212 537 755722 /66 77 68/65 99 47  
Email : p.maalouf@unesco.org

81. M. Mohamed El Hosni Alaoui  
Chargé de Programme  
UNESCO  
Bureau de l'UNESCO  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 53775 57 22 - Fax : +212 537 65 77 22  
Email : m.alaoui@unesco.org

##### **UNICEF**

82. Mme Regina De Domonicis  
Représentante de l'UNICEF  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 97 41/42 - Fax : +212 5377597 50/60  
Email : rabat@unicef.org, rdedominicis@unicef.org

#### **AUTRES EXPERTS - OTHER EXPERTS – EGM**

##### **ALGERIE**

83. M. Ali Harbi  
Secrétaire Général de CARE  
Dirigeant du cabinet de conseil AHC CONSULTING  
et expert en stratégie, gouvernance d'entreprise et  
développement durable  
Alger, Algérie  
Tél : + 213 770 955 720 / +213 21 81 11 51 - ext 120  
Fax : +213 21 81 74 40  
Email : aliharbiconsulting@gmail.com

84. M. Mohamed Kamel Khelifa  
Expert indépendant et consultant international  
Alger, Algérie  
Tél : + 213 770 45 40 20 - Fax : +213 21 44 04 10  
Email : mk.khelifa@gmail.com

##### **MAROC**

85. Dr. Fatima Arib  
Professeur HDR en Economie du Développement Durable,  
Consultante-Expert en Economie de l'Environnement  
Directrice adjointe du Groupe de Recherche "Innovation,  
Responsabilités et Développement Durable  
INREDD" - Vice-Présidente de l'Association Marocaine de  
l'Economie de l'Environnement AM EconEnv  
Faculté de Droit, Université Cadi Ayyad  
Marrakech, (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 524 30 30 32 - Fax : +212 524 30 34 65  
Email: f.arib@uca.ma / fatima.arib@gmail.com

## **MAURITANIE**

86. Mme Maïmouna Saleck  
Présidente de l'ONG BiodiverCités  
Directrice du Village de la Biodiversité de Nouakchott e  
Chargée de Programme au Club des Amis de la Nature  
Nouakchott, Mauritanie  
Tél : + 222 47 74 44 79 - Fax : +222 45 25 03 94  
Email : mabdallahi@yahoo.fr
87. M. Abdelkader Mohamed Saleck  
Consultant- Environnement et développement durable  
Nouakchott, Mauritanie  
Tél : +222 22 30 89 96 - +222 36 30 89 96  
Email : akmsaleck@mauritania.mr

## **THAILANDE**

88. M. Masato Abe  
Economic Affairs Officer  
Business and Development Section  
Trade and Investment Division  
United Nations Economic and Social Commission for Asia  
and the Pacific (ESCAP)  
Thailand, Bangkok  
Tél : +662 288 2075 - Fax : +662 288 1026  
Email : abem@un.org

## **BELGIQUE**

89. M. Nuno Filipe Pereira Sousa  
European Commission - DG TRADE  
Chief Economist and Trade Analysis Unit (G-2)  
Office CHAR 8/82 ,  
Brussels, Belgique  
Tél: + 32 22 953 315  
Fax: +32 22 952 231  
Email : nuno.sousa@ec.europa.eu

## **FRANCE**

90. M. Gilles Bonafi  
Vice-président de l'ITEMEP - Economiste  
Bordeaux - France  
Tél : +33 7 89 57 28 50 / +33 6 24 64 97 04  
Email : gillesbonafi@gmail.com
91. Mme Ines Bonafi  
Experts en grande distribution, Secrétaire Général de  
l'ITEMEP  
Bordeaux -France  
Tél : +33 6 24 64 37 04  
Email : inesbonafi@gmail.com

## **MEDIA**

### **ALGERIE**

92. M. Youcef Maallemi  
Journaliste - Financial Afrik  
Alger, Algérie  
Tél : +222 52 41 094  
Email : maallemi\_youcef@yahoo.fr

### **EGYPT**

93. M. Mahmoud Nagm Kamal / Presse  
Reporter Achourouq Al Iktisady  
Cairo, Egypt  
Tél : +201 149 020 004  
Email : mahmoud-m-kamal@hotmail.com

## **TUNISIE**

94. M. Hmida Ben Romdhane  
Rédacteur en Chef  
L'Economiste Maghrebin  
Tunis, Tunisie  
Tél : +216 983662851  
Email : shibuyadess@yahoo.fr

## **FRANCE**

95. M. Ryadh Benlahrech  
Journaliste économique  
Jeune Afrique  
Paris, France  
Tél : +33 6 61 03 57 81  
Email : r.benlahrech@gamil.com

## **CORPS DIPLOMATIQUE - DIPLOMATIC CORPS (RABAT) Ambassade de l'Arabie Saoudite**

96. M. Fahad Al Khaybari  
1er secrétaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Email : faskh2002@yahoo.com

## **Ambassade du Royaume de Belgique**

97. SE M. Carruet Frank  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 26 80 60 - Fax : +212 537 76 70 03

98. M. Nabil Rafik  
Attaché  
Rabat (Royaume du Maroc)

## **Ambassade de la République du Cameroun**

99. SE M. Mouhamadou Youssifou  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 41 94 / +212 537 75 88 18  
Fax : +212 537 75 18 36

## **Ambassade du Burkina Faso**

100. SE M. Yéro Boly  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 55 12 / 18  
Fax : +212 537 67 55 17

## **Ambassade de la République du Bénin**

101. M. Codjo Nicolas  
Chargé d'affaires (AI)  
Ambassade de la République du Bénin  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 41 58 - Fax : +212 537 75 41 56

## **Ambassade de Gambie**

102. HE M. Lamin Kaba Bajo  
Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 63 80 45 - Fax: +212 537 75 29 08

## **Ambassade d'Espagne**

103. Mme Isabel Fajardo, Chargé d'Etudes  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 63 39 00 - Fax : +212 537 63 06 00

## **Ambassade de la République Populaire de Chine**

104. SE M. Sun Shuzhong  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 40 56 -92 - Fax : +212 537 75 75 19

105. Mme Ozong Li  
3ème Secrétaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 40 56 / +212 537 75 40 92  
Fax : +212 537 75 75 19

**Ambassade de l'Inde**

106. M. T.C. Barupal  
1er Secrétaire  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 63 58 01/03 - Fax : +212 537 63 47 34

**Ambassade d'Italie**

107. SE M. Roberto Natali  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : 212537 21 97 60/61 - Fax : 212537 70 68 82

**Ambassadeur de la République d'Indonésie**

108. Mme Tanti Widyastuti Hendratono  
Chargée d'Affaires  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél. : 05 37 75 78 60 / 61 - Fax : 212 537 75 78 59

**109. Ambassade de la République de Guinée**

M. Gassimou Bangoura  
Chargé d'affaires et Conseiller  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 41 48 - Fax : +212 537 67 50 70

110. M. Nantenen Kante  
Deuxième Secrétaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 41 48 - Fax : +212 537 67 50 70

**Ambassade de la République Gabonaise**

111. Mme Angue Eugénie  
Conseiller  
Chargé des Affaires Economiques  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 75 19 50 /68 – Fax: +212 537 75 75 50

**Ambassade de France**

112. M. Victor Harlé,  
Stagiaire ENA  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 05 37 689745 / +212 537 68 97 00  
Fax : +212 537 68 97 01  
Email : victor.harle@diplomatie.gouv.fr

**Ambassade de la République du Sénégal**

113. Mme Marie Gnana Bassene, 1er Conseiller  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél: +212 537 75 41 71 / +212 537 63 91 63  
Fax: +212 537 75 41 49

**Ambassade de la Fédération de Russie**

114. M. Sergey Yashunin  
Représentant commercial adjoint  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 75 36 09 / +212 537 75 35 09  
Fax : +212 537 75 35 90

**Ambassade Royale de Norvège**

115. Mme Kjersti Tromsdal  
Chargée d'Affaires  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 66 42 00  
Fax : +212 537 66 42 91

**Ambassade de la République du Niger**

116. M. Mahamane Alhassane Abass  
Premier Secrétaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : 5 37 56 38 73/05 37 56 68 39  
Fax: 05 37 56 62 83

**Ambassade de la République de Côte d'Ivoire**

117. M. Bolou Bi Tra Denio, Premier Secrétaire  
Et Chargé des questions Economiques, Commerciales et Touristiques  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 65 57 70 / +212 537 65 57 93  
Fax : +212 537 65 56 37/80

**Ambassade de l'Etat de Koweït**

118. M. Meshari Al Mutairi, Attaché Diplomatique  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 63 11 11 / +212 537 75 35 97  
Fax : +212 537 65 80 60/75 35 91

**Ambassade des Etats Unis d'Amérique**

119. Mme Michele L. Baron  
Economic Affairs  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 66 80 40 - Tél : +212 537 76 22 65  
Fax : +212 537 76 56 61 - Fax: +212 537 76 39 84  
Email : baronml@state.gov

**Ambassade du Royaume des Pays Bas**

120. S.E M. Ronold Strikker Gerard  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 21 96 00 /08 - Fax : +212 537 21 96 65  
Email : nlgovrab@mtds.com

**Ambassade de la République de Guinée Equatoriale**

121. SE M. Manuel Bibang Aseco Eyang  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 77 42 05-Fax : +212 537 65 04 81

**Ambassade de Finlande**

122. Mme Elina Lehtonen,  
Cadre  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 65 87 75 / 88 - Fax : +212 537 65 89 04

**Ambassade de la République fédéral de Nigeria**

123. SE M. (Sénateur) Abdallah Wali  
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 18 57 / +212 537 77 20 94  
Fax : +212 537 67 27 39

124. M. Lawal Bappah  
Economic Officer  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 67 18 57 / +212 537 77 20 94  
Fax : +212 537 67 27 39

**Organes de la Presse/Media Nationale :  
MAP**

125. M. Youssef El Idrissi  
Journaliste  
Email : youss\_98idrissi@hotmail.fr

126. M. Mohamed Najib  
Journaliste



127. Mme Jihane Mourchid  
Journaliste  
Email : jihane.mourchid@gmail.com

128. M. Mohsine Idrissi  
Journaliste  
Tél : +212 537 87 28 18  
Email : idrissimohsine1@gmail.com

129. Mme Malika Mojahid  
Journaliste  
Rabat (Royaume du Maroc)  
Tél : +212 537 29 94 00  
Email : malikamojahid@yahoo.fr

130. Zouhaïr El Aouane  
Caméraman – MAP TV  
Email : zouhair0310@gmail.com

## **2M**

131. M. A. Abdelellah Benbouy  
Journaliste  
Tél : +212 522 66 73 00 – Fax : +212 522 66 73 86  
132. M. Adil Bouzzakri

## **SNRT**

133. M. Yassir Doghmi  
Journaliste  
Tél : +212 537 68 51 00 Fax : +212 537 73 37 33  
Email : yassirdoghmi2006@yahoo.fr

134. Mme Khadija Zeroual  
Journaliste

135. Mme Fatiha El Akari  
Journaliste

136. M. Mohamed Mansouri  
Journaliste

## **Hespress**

137. M. Zoubir Lamrabet  
Journaliste  
Email : hespress@gmail.com

## **Journal Al Ahdaf**

138. M. Driss Cherkaoui  
Journaliste (Rédacteur en Chef)  
Tél : +212 537 66 12 60  
Email : cherkaoui172presse@gmail.com

## **COMMISSION ECONOMIQUE DES NATIONS UNIES POUR L'AFRIQUE, ADDIS ABABA UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR AFRICA, ADDIS ABABA**

### **Macroeconomic Policy Division (MPD)**

139. M. Adam Elhiraika,  
Director  
Macroeconomic Policy Division (MPD)  
Tél : +251 911682567 - +251115445442  
Email : aelhiraika@uneca.org

### **Regional Integration and Trade Division**

140. M. William Davis  
Associate Economic Affairs Officer  
Regional Integration and Trade Division  
Tél : +251 11 544 3253 (ext. 33253)  
Fax : +251 11 515-3005/ +251 11 551-4416  
Email: wdavis@uneca.org

## **SPOQD/ECA**

141. M. Philippe Athanassiou  
Strategic Planning and Operational Quality Division (SPOQD)  
Tél : +251 11 544 32 13  
Email : pathanassiou@uneca.org

142. Ms. Dinknesh Mulugeta  
Strategic Planning and Operational Quality Division  
Tél : +251 11 544 5232 - Tél : +251 11 544 33 24  
Fax : +251 11 551 4461  
Email : dmulugeta@uneca.org

## **GPAD/ECA**

143. Ms. Emebet Mesfin  
AU/NEPAD Team/Capacity Development Division  
Gouvernance and Public Administration Officer  
Tél : +251 11 544 5486 (Ext.35486) -Fax : +251 11 551 4416 - 1482  
Email: emesfin@uneca.org/mesfine@un.org

144. Ms Megan Rees  
English translator/editor  
ECA, Addis Ababa

145. M. Dad Ould Maouloud Ahmad  
Arabic Translator  
ECA, Addis Ababa

## **CEA-ECA SECRETARIAT**

**Bureau de la CEA pour l'Afrique du Nord**  
**Avenue Attine, Secteur 3-A5 B.P. 2062 / Hay Ryad**  
**Rabat (Royaume du Maroc)**  
**Tél : +212 537 71 78 29 - 537 71 56 13**  
**Fax : +212 537 71 27 02**  
**Email : srdc-na@uneca.org –**  
**Site WEB : www.uneca.org/sro-na**

146. Mme Karima Bounemra Ben Soltane, Directrice

147. M. Nassim Oulmane, Chef régional du Centre des données

148. Mme Marieme Bekaye, Chargée du développement durable

149. M. Abdoul Kane, Chef de section initiative régionale

150. Mme Houda Mejri, Responsable de l'information & Point Focal - Genre / Gouvernance

151. M. Omar Ismael Abdourahman, Chargé des affaires sociales

152. M. Florent Gasc, Chargé de l'information géographique

153. M. Jean Paul Gondje, Chargé du TIC

154. M. Aziz Jaid, Economiste

155. M. Isidore Kahoui, Economiste, Statisticien

156. M. Ibrahim Ayoub, Chargé de l'Administration et des Finances

157. M. Cheikh Sidi El Mokhtar Ould Sghair, Consultant

158. M. Lahcen Hmade, Assistant administratif

159. M. Mohamed Mosseddek, Assistant de recherche

160. Mme Aouatif El Arroud, Assistante financière

161. Mme Naima Sahraoui, Assistante de Direction

162. Mme Amal El Korchi, Assistante des achats

163. Mme Latifa Guerma, Assistante

164. M. Rachid Ramdane, Chauffeur

165. M. Driss Cherrabi, Service reproduction

166. M. Mrani Alaoui Hassan, Chauffeur

167. Mlle Fouzia Assou, Assistante

168. Mme Fatima Zohra Iraqi, Assistante

169. Mlle Samira Ezzine, Assistante



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب شمال أفريقيا

NATIONS UNIES  
Commission économique  
pour l'Afrique

Bureau pour l'Afrique  
du Nord

Avenue Attine  
Secteur 3 - A5, Hay Ryad  
Rabat, Royaume du Maroc  
B.P. 2062 Rabat Ryad  
Tél (212) 537 717829/715613  
Fax (212) 537 71 27 02  
srdc-na@uneca.org  
www.uneca.org/sro-na

## المرفق الخامس

### رسالة شكر وامتنان مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

نحن المشاركون في أشغال الدورة التاسعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المنعقد في الرباط، في الفترة ما بين 4 و 6 آذار/مارس 2014، وعلى إثر انتهاء أشغال هذا الاجتماع، نرفع إلى مقامكم العالي عبارات الشكر والامتنان على الحفاوة التي أحاطتنا بها المملكة المغربية بمناسبة هذا اللقاء.

ویشرفنا أن ننهي إلى علم جلالكم أن هذا الاجتماع ناقش الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في المنطقة خلال سنة 2013. وفي هذا الصدد تطرق الاجتماع لتطورات البيئة الاقتصادية والاجتماعية كما تناول حصيلة إنجاز برنامج عمل المكتب في سنة 2013 ومخطط عمله خلال سنة 2014 وأجندات التنمية ما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة. كما تطرق أيضا إلى رؤية أفريقيا في أفق 2063.

وتمحور موضوع اجتماع هذه السنة حول "التصنيع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في شمال أفريقيا"، على شكل طاولة مستديرة، تطرقت لمختلف أبعاده، خصوصا منها تنمية سلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي في سبيل تنويع اقتصادات شمال أفريقيا وتطويرها من أجل إحداث مزايا تنافسية جديدة في هذا الإطار.

وقد أصدر الاجتماع توصيات عملية هامة ترمي إلى التصدي إلى كافة التحديات التي تواجه المنطقة بما فيها حالات الانتقال السياسي والمؤسسي الراهنة، ودعم نمو مدر للمزيد من فرص العمل والازدهار الاقتصادي، والحد من جميع أشكال التفاوتات، والتقليص من وقع الصدمات الخارجية، والتكيف مع تغير المناخ، وكذلك تعزيز التكامل الإقليمي.

وإذ نعبر لجلالتكم عن شكرنا وامتناننا على العناية الفائقة التي أحاطتنا بها الحكومة المغربية والتي ما فتئت تشمل بها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، فإننا ندعو الله عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد خطاكم ويجعلكم ذخرا لبلدكم المضيف بمزيد من التقدم والازدهار تحت رعاية جلالكم السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرباط، 6 آذار/مارس 2014

